إشكاليات مصطلح الفاعل بين القديم والحديث

د. زينب السلطاني
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات - قسم اللغة العربية

الملخص:
الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أكرم الخلق محمّد وآله الطيّبين الطاهرين وأصحابه الغرّ الميامين ومَنْ تبعهم بإحسانٍ الى يوم الدين ...
يرتبطُ الكلام عن بواكير المصطلح النحوي - نوعًا ما - بالكلام عن بدايات نشأة النحو وتأسيسه، والحق أنَّ هذه الفترة بقيت غامضة ، فما وصل منها كان عبارة عن روايات تناولت بشكل ميسّر بدايات النحو، وهذا يعني أنّ ما كان من مصطلحات نحوية في فترة الرعيل الأول من النحاة لا تشكل في حدّ ذاتها إلا إرهاصات أولية على جادة الطريق في علم النحو، وأنَّ البداية الحقيقية للمصطلح النحوي بصورته الناضجة كانت عند الخليل وسيبويه اتضحت في كتاب سيبويه ، ثم توافرت جهود النحاة من بعده حتى وصل المصطلح النحوي إلى ما هو عليه.
وفي هذا المجال يعدّ (الفاعل) أحد المصطلحات النحوية التي نالت عند علمائنا القدماء من النحاة البصريين والكوفيين حظًا وافرًا من عنايتهم وذلك كونه المحرك الأساس للفعل ،فـ(الفاعل) هو ما ارتبط بالفعل بعلاقة إسنادية سواء أكان فاعلا حقيقة أم لم يكن على الحقيقة. ومما تناوله النحويون في قضايا الفاعل فاختلفوا فيها (مسألة إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور) في الجملة الظرفية في مثل قوله تعالى ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ، فمنهم من ذهب الى أنّ (شك) فاعل وذلك لاعتماده على استفهام ، ومنهم من رأى أنه مبتدأ مستندين فيه على أسس وضعها النحاة لنظرية العامل، فلا علاقة لها بالمعنى الذي يريده المتكلم. وقد وقف البحث عندها ليناقش المنطلقات التي انبثقت منها تلك الآراء في هذه القضية كونها إشكالية من الإشكاليات التي تتعلق بمصطلح (الفاعل) وتؤدي الى حصول خلط واضطراب في المفهوم والوصف والتنظير. وهناك قضايا أخرى قد تناولها البحث بالعرض والنقاش لما جاء من آراء العلماء من قدماء ومعاصرين حول هذا المصطلح وحيثياته.
وهناك من الباحثين - كالدكتور أحمد المتوكل – مَنْ يرى أنّ الاسم الذي تبتدئ به الجملة الاسمية يكون حاملا لوظائف تركيبية ودلالية وتداولية حاملة لخصائص القائم بالفعل ذاتها، ولذا تكون إمكانية في أن يُطلَق عليه ايضا مصطلح (الفاعل) ؛ لأنّ كلًا من المبتدأ والفاعل - في نظره - يحمل وظيفة (المحور) وهو مكوّن وظيفيّ يسند الى المكوّن الدالّ على الذات المتحدّث عنها في الجملة فضلا عن أنه يشكل محطّ الحديث فيها ويعني ذلك مركز العناية والاهتمام ، وما ذهب اليه المتوكل في قضية إطلاقه مصطلحين لمكوّن واحد فيه نوع من الإرباك وهو إشكالية جديدة؛ لأن عدم تحديد المصطلح واستقراره يسبّب اضطرابا في دلالته وتصبح هناك فوضوية في استعمال المصطلحات الشائعة في الدراسات اللسانية الحديثة ، فصحيح أنّ الفاعل والمبتدأ كلاهما مسند إليه، إلا أنّ المصطلح يتغير بتغير المكان، ويقتضي هذا التغيير خصائص تركيبية تتعلق بالجملة في مجراها الخطابي. فالأوْلى أن يُعتمد مصطلحٌ واحدٌ لا أكثر في تسمية الاسم الذي تبتدئ به الجملة الاسمية وهو المعروف لدى علمائنا القدماء باسم (المبتدأ)، فضلا عن أنّ إطلاق مصطلح (الفاعل) على الاسم في بداية الكلام ينقصه الفعل، وعدم ظهوره يحتّم تقديره ، إذ لا يمكن أن يكون هناك فاعل من غير فعل وبالعكس، وإن لم يظهر على مستوى السطح فهو كائن في البنية العميقة . وكأنّ المتوكل هنا انطلق في هذه التسمية من النحو الكوفيّ القائل بجواز إعراب الاسم المقدّم على الفعل في الجملة (فاعلا) على غير ما ذهب اليه البصريون من أنه (مبتدأ).
وإنْ جاز إضمار الفاعل في اللغة العربية فلا يجوز حذفه؛ كونه يمثل عمدةً في الكلام، وقد وقف البحث عند ردود علماء كبار كالزمخشري على مَنْ قال بحذف فاعل (كَبُرَ) في قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ وَعِندَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾.
وعدم جواز حذف الفاعل لدى القدماء كان من أبرز الدواعي والأسباب التي دعت الدكتور أحمد المتوكل أن يقرّر بعدم الاستغناء عن وظيفة الفاعل وعدّه المكون الأساس في البنية الحملية المتكونة من (فعل وفاعل ومفعول) فضلا عن تحديده وظيفته بأنه مكوّن من مكونات الجملة العربية يؤدي وظيفة دلالية (دور المنفذ) ووظيفة تركيبية (فاعل) ووظيفة تداولية (محور أو بؤرة)، وهو حدّ موضوع أي أنه يلعب دورا أساسياً في الواقعة التي يشير اليها المحمول، إذ انفرد (الفاعل) بالإسناد اليه بالدور الدلاليّ (المنفذ) فلا يمكن أن يُسند هذا الدور الدلاليّ الى المفعول إنما يُسند الى الفاعل فقط وهو الذي يتصدر الأدوار الدلالية الأخرى ويحتل الصدارة ؛ لأنه مصدر التنفيذ.
وبناء على ما تقدّم جعلت مسارات البحث تسير على وفق الآتي :
المبحث الأول / نظرة عامة على أولية المصطلح ونشأته والمفهوم الاصطلاحي.
المبحث الثاني / إشكاليات مصطلح الفاعل عند القدماء المحدثين.
وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

Actor problematic term between ancient and modern

Dr. Zaineb Al-Sultani
University of Baghdad – College of Education for Women – Arabic Language Dept.

Abstract

Speech is associated with all early term grammar - somewhat - talking about the beginnings of the emergence of grammar, its foundation, and the truth is that this period has remained obscure, what came of them was a novels dealt with a facilitator beginnings as, and this means that what was of grammatical terms in the period of the first generation of grammarians do not constitute in itself, but the initial harbingers of serious way as in the science, and the real beginning of the term grammar mature as orally were at Hebron and Sibawayh evident in the book, then the efforts of the grammarians available until after the term of grammar arrived to what it is .

In this area is (actor) a grammatical terminology, which won at the ancient scholars of the grammarians visual and Alkoviin fortunate than their care and that being the base engine for the reaction, P (actor) is already linked to a relationship predicate whether active truth or not the truth. It dealt Grammarians in active issues Fajtlfoa where (the issue of expressing elevated name after the envelope or neighbor and sewer) in the wholesale situational in such verse metrology Ng Ng ,some of them went to the (no doubt), an actor, to be adopted on the question, and some of them felt that tyro basing it on the basis of the grammarians to put the theory of the world, there is nothing to do with the sense that the speaker wants. The research then stop to discuss the perspectives that have emerged, including the views of those in this case being problematic from problems related to the term (actor) and lead to confusion and disorder for the concept, description and endoscopy. There are other issues that may be addressed research and discussion of what the offer came from the views of the scientists of the ancient and contemporary about this term and its considerations .

There are researchers - such as Dr. Ahmad Mutawakil - those who believe that the name that begins with the nominal sentence is pregnant with the functions of the synthetic and semantic and deliberative carrier already own characteristics-based, and therefore be a possibility that is also called the term (actor); because both Debutante actor - in his view - holds the post (axis), a functional component assigns to signifier component self spokesman reported in wholesale as well as it constitutes the focus of talk which means that care and attention center, and went to him-Mutawakkil in a case launched two terms component and one in which a kind of confusion, a new problem; because you do not specify a term stability and disturbs the significance there and become chaotic in the use of common terms in linguistic studies of modern, it is true that the actor and debutante both datum him, except that the term varies according to location, this change requires synthetic properties related to wholesale in the course rhetorical. It is better to adopt a single term and no more in the naming of the name that begins with the nominal sentence, which the ancient scientists known as (Debutante), as well as the launch of the term (actor) on the name in the beginning of the speech lacks the verb, and not his appearance requires appreciation, it can not be there is an active non-reaction and vice versa, but does not appear on the surface level it is an object in the deep structure. As if al-Mutawakkil was launched here in the naming of this script as expressing the view that permits the name given to the verb in the sentence (active) is what went on him Albesrion it (tyro .(

Jazz though harboring actor in the Arabic language may not be deleted; it represents the mayor to speak, has to stop searching when replies senior scientists Kelzimkhhari to delete metrology metrology metrology .

And the inadmissibility delete actor among the ancients was the highlight of the motives and reasons that Dr. Ahmed al-Mutawakkil called to decide not to dispense with the function of the actor and the promise of the base component in the structure of convective consisting of (and a verb and effect) as well as the selected function as a component of Arabic sentence components performs the function of semantic (port) and one synthetic role (actor) and function of a deliberative (hub or focus), which limit the subject of any that plays an essential role in the incident, which refers to the mobile, as himself (actor) attribution to him semantic role (port) can not be assigned this semantic role to assign to the effect but only actor who leads the other semantic roles and at the forefront; because it is a source of implementation .

Based on the progress made paths are going to search as follows :

The first topic / overview of the initial term and concept inception and idiomatic .

The second topic / actor problematic term when the ancients (visual and Alkoviinز)

The third topic / actor term problems with modern and Msmyate

توطئة /

من المسلّم به أنّ اللغات تكون في معظم أحوالها عُرضة للتطور الحضاريّ ولاسيما اللغويّ الذي يحصل في أزمنة معينة طالت تلك الأزمنة أم قَصُرت،فتموت به ألفاظ لتولد أخرى بدلاً عنها أو بالعكس، ويصحب ذلك التطور ظهور مصطلحات تتطوّر تبعا لتطور العلوم وتقدّمها .فـ " ليس هناك علم بدون مصطلح؛ ولهذا السبب أولى العلماء بمختلف مشاربهم عناية فائقة للمصطلح باعتباره[كذا] مفتاح العلوم "[١] . واللغة العربية من بين العلوم التي تمتلك القدرة الفائقة "على وضع المصطلحات وتوليدها واشتقاقها ونحتها وتطورها، وذلك للعلاقة القائمة بين الصيغ الصرفية العربية والمفاهيم العامة في الوجود"[٢].

وعُدّ الظهور المتزايد للمصطلحات، الذي فرضته طبيعة العصر الذي نعيشه، تحدّياً من جملة تحديات (داخلية وخارجية) تواجهها لغتنا العربية، فضلا عن كونه أخطر التحديات بفعل تدفق المصطلحات نتيجة التطور الذي يعيشه عالم اليوم،إذ يشهد اليوم الواحد ولادة أكثر من خمسين مصطلحاً علمياً الأمر الذي أدى الى خلق مشكلة (المصطلحات العلمية) التي عدّها الأستاذ الدكتور محمد عبد المطّلب البكّاء " أولى مشكلات اللغة العربية في هذا العصر" [٣]، وهي من بين المشاكل" الكبرى؛ لاتصالها بالسيرة العلمية"[٤] .فأهمية المصطلح نابعة من كونه ركيزة أساسية ودعامة حيوية للممارسة العلمية ذاتها"[٥].

وقد دار البحث على أحد المصطلحات النحوية الذي ناله بعض من الإشكاليات لدى علمائنا؛ قدماء ومحدثين، ألا وهو مصطلح (الفاعل) الذي حَظِي بعناية واضحة من لدن النحاة على مرّ العصور ، حتى وصلت العناية به الى الدرس اللسانيّ الحديث؛ لكونه المحرّك الأساس في الجملة العربية.

وقبل البدء في الكلام عن مسمّياته، وإشكالية استعماله لدى العلماء، لابد من الإشارة الى أنّ الكلام عن ذلك مرتبط بالكلام عن أولية نشأة المصطلحات النحوية وبدايتها، التي لم تكن سوى مجموعة من أفكار غير منظمة وخواطر مشتتة شهدتها المراحل الأولى من النحو العربي المتّسمة بغموضٍ في المنهج وعدمِ استقرارٍ في المصطلحات النحوية، قبل أن ينالها استقرار نسبيٌ في زمن الخليل (ت١٧٥هـ) وتلميذه سيبويه (ت١٨٠هـ) .

وبناء على ما تقدّم جعلت مسارات البحث تسير على وفق مبحثين: أحدهما - إلقاء نظرة عامة على أولية المصطلح (نشأته) و(مفهومه) . والآخر – اختص بعرض أهم الإشكاليات التي اعترضت المسيرة الاستعمالية لمصطلح الفاعل لدى القدماء والمحدثين .

المبحث الأول

نظرة عامة على أولية مصطلح (الفاعل)

أولًا – نشـــــأتـه :

لم تكن البدايات الأولى من الفكر النحويّ إلّا مقدّمات أو إرهاصات أولية للنحو العربي، وكانت الظاهرة توصف لغويًا فلا يعبّر عنها بالاصطلاح؛ لكونها تمثل الخطوات الأولى في وضع النحو التي " ينبغي أن تكون بمثابة رد الفعل المباشر لتسرّب اللحن للغة والقرآن على الخصوص ، فلابد إذن أن يكون الغرض منها إبعاد ذلك الخطر عن نصوص القرآن ، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع ضوابط عملية تحفظ عليه نصوصه ، وتسهل على مَنْ لم يكن متمكنًا من العربية قراءته "[٦]. فكان الدافع الديني له الأثر الأكبر في جعل أولى اصطلاحات تلك المرحلة نابعة من إعراب القرآن الكريم وأحكامه للحاجة اللغوية الى ذلك ، وقد أخذ النحاة – مثل أبي الأسود الدؤلي - يشتقونها مما تدلّ عليه دلالتها اللغوية، فأصبحوا يدلون عليه بإشارات يسيرة موجزة كأن يكون كلمة واحدة على ما كان يعبرون عنه بجملة أو أكثر، معتمدين الوصف الحسّي والوقوف على المعنى اللغوي، وهذا ما يتناسب مع طبيعة المصطلحات النحوية - آنذاك – التي كانت كلها قصيرة كـ(الرفع ، والضم ، والنصب ، والفعل ، والاسم ، والحرف) وما الى ذلك.[٧]

ولعل ما يفسّر ذلك أنّ جهود هؤلاء النحاة الأوائل - آنذاك - لم تكن متجهة الى صياغة المصطلح النحويّ أو النظر فيه واختيار هذا المصطلح أو ذاك . فلم يكن اختيار المصطلحات ضمن منهجهم الذي يقوم على جمع اللغة واستقرائها، ومحاولة استنباط الأحكام النحوية وأصولها وفروعها؛ وذلك لأنّ المصطلح هو دلالة أو عَلَم لباب نحويّ أو ظاهرة نحوية، ولا يكون ذلك إلا بعد الانتهاء من المراحل الأولى للظواهر النحوية المتمثلة بتقعيد القواعد ووضع المقاييس النحوية وضبطها عندئذ يستطيع العلماء الانتقال الى المرحلة التي يمكنهم التواضع فيها والاصطلاح[٨]. فهؤلاء النحاة لم يلتفتوا إلى دلالة لفظ (مصطلح) بدليل أنّ هناك مصطلحاً بصرياً لم يتفق عليه البصريون جميعهم، وآخر كوفياً لم يأخذ به الكوفيون بأجمعهم ، وقد نسبت كتب القدماء مصطلحًا ما إلى نحويّ بعينه ، ثم سارت عليه كتب من نقل عنهم ذلك، مما أدى الى فتح باب الخلاف عليه[٩]. يعني ذلك أنّ النحاة لم يتفقوا بالإجماع على وضع مصطلح معين إنما اتسمت مصطلحاتهم بطابع الفردية، إذ كان لسيبويه وشيوخه مصطلحات خاصة بهم وضعوها فشاع استعمالها بين علماء العربية، ولعلّ ما يفسّر شيوع المصطلح البصريّ في الدرس النحويّ وتغلّبه على المصطلح الكوفيّ، عدم اتصاف الأخير بالشمول والسعة للظاهرة اللغوية الواحدة، مع أنّ سرّ نجاح المصطلح كونه جامعاً مانعاً، فضلًا عن أنّ المصطلح الكوفيّ يفتقر إلى الإحكام " وآية ذلك أنّ المصطلح الواحد عندهم يدلّ على موضوعات عدّة "[١٠]، وإن كان هناك بعض المواضع في كتاب سيبويه قد خلت مما ينبغي أن يخصّص باصطلاح متناسب مع الموضوع النحوي الذي يقف عنده ، فتجده يطيل فيها بالشرح والتعليل وإيراد الأمثلة على ظاهرة لغوية أو نحوية من دون وصفها بمصطلح ، ولكن يمكن القول بأنّ المصطلح النحوي قد بلغ صورته الناضجة واتضحت معالمه عند الخليل بن أحمد الفراهيديّ وتلميذه سيبويه[١١].

ثم تضافرت جهود النحاة - بعدهما – في حركة تقدّم متواصلة في الدراسة النحوية ، حتى بلغت أوجها في عصر أبي عليّ الفارسي (ت٢٧٧هـ) وابن جني (ت٣٩٢هـ) ، وقد ظهرت التيارات الفكرية وتعددت الاتجاهات العقيدية المختلفة المتصفة بالصبغة المنطقية الفلسفية[١٢]، حتى امتزجت بالفهم اللغوي واصطبغته، الأمر الذي انعكس سلبًا على مباحث النحو ومصطلحاته، وذلك بهيمنة النزعة العقلية على الفكر النحويّ العربيّ ، فزادت خلافات النحاة نتيجةً لتضارب آرائهم النحوية واختلافها ، حتى وصل المصطلح النحوي إلى ما هو عليه اليوم، ليشهد مراحل تطورية هائلة في ظلّ الدراسات اللسانيات الحديثة.

ومصطلح (الفاعل) واحد من المصطلحات البصرية الكوفية التي استعملها علماء المدرستين، ولم يقع خلاف بينهم بشأن تسميته ، وهنا قد يثار تساؤل ، من أين إذن يدخل الإشكال الى مصطلح الفاعل؟ الجواب : إنّ ما ورد من خلافٍ يتعلّق ببعض مسائله من تقديم الفعل عليه وتأخيره ، واشتراكه في بعض خصائصه مع غيره من الموضوعات النحوية بنيةً وإعرابًا ووظيفة، أدخل إشكالاتٍ الى موضوع الفاعل في الجملة العربية، وهذه الإشكالات كانت ذات طبيعة تركيبية ودلالية ووظيفية .

وقد عرّف علماؤنا القدماء الفاعل بتعريفاتٍ متنوعة إلا أنها غير شاملة لأحواله ومقوماته، فهذا سيبويه قد وقف عنده في كتابه مكتفيًا بإيراد أحكامه التي تشير إليه، إذ قال : هذا " باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعد بفعله إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعِلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل "[١٣].

وبمثله قال المبرد (ت٢٨٥هـ): إنّ "(هذا باب الفاعل) وهو رفع، وذلك قولك: قام عبدُ الله وجلس زيدٌ، إنَّما كان الفاعل رفعًا ؛ لأنَّه هو والفعل جملةً يحْسُن عليها السكوت، وتجبُ بها الفائدة للمخاطب؛ فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيدٌ، فهو بمنزلة قولك: القائم زيدٌ "[١٤]. فيستدلّ من هذين التعريفين أنّ النحاة كانوا في تعريفهم للفاعل أكثر اعتمادًا على ذكر أحكامه من إعرابٍ وتقديمٍ فعل عليه أو تأخيره، مع إدراكهم أنها لا تشتمل على جميع ما هو داخل تحت هذا المصطلح .

ثانيًا – مفهومه اللغويّ والاصطلاحيّ:

(١) الفاعل في اللغة :

ذكر أحمد ابن فارس (ت٣٩٥هـ) أنّ (الفاعل) الذي جذره (فعل) " يدلّ على إحداث شيء من عمل وغيره . من ذلك : فَعَلْتُ شيئًا أفعَلُه فَعْلًا "[١٥]،وقد ورد في القرآن الكريم بدلالته اللغوية بكثرة ؛ من ذلك: قوله تعالى : **(ولا تقولنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلك غدا)** (الكهف ٢٣)، وقوله: **(ولكنّ الله يفعل ما يريد)** (البقرة: ٢٥٣)، فالفاعل هو الذي يصحّ أن يصدر عنه الفعل عن قصدٍ وإرادةٍ؛ كالفاعل لجريمة يقوم بها ويرتكبها فعليًا، أو من دون قصدٍ " كحمرة اللون من خجل يعتري من رؤية إنسان"[١٦].

أما الفاعل في الاصطلاح : فقد عرّفه النحاة[١٧] - بعد سيبويه - بتعريفات واضحة ومنطقية، ولكنها غير مستوفية لجزئيات الفاعل ومتعلقاته كلّها، إنما يُذكَر شيء ويُغفل عن آخر، وعند جمع تعريفاتهم يتضح أنّ الفاعل " اسم مرفوع صريح ، أو مؤوّل به، أُسنِد إليه فعل تام، أو ما يشبهه، مقدّم عليه بالأصالة، وهذا الاسم أو المؤوّل به هو الذي فعل الفعل، أو قام به أو لم يقم به أو تأثر به"[١٨]. ومقتضى هذا التعريف أنّ الفاعل عند جمهور النحاة : اسم له حالاته وشروطه ومقوماته، وهو ما ارتبط بالفعل أو ما يشبهه بعلاقة إسنادية .[١٩]

ومما تقدّم يتبيّن أنّ معنى الفاعل في اللغة أعمُّ من معناه في الاصطلاح وأشمل، إذ ارتبط المعنيان اللغويّ والاصطلاحيّ بخيوط معنوية مشتركة. وهذا ما يستند إلى القاعدة القائلة: بـ" أنّ الأصل في المعاني الاصطلاحية كونها

أخصّ من اللغوية لا مباينة لها"[٢٠]، إذ إنّ مصطلحات النحو تنطلق من بيئة العربي ومسمّياتها المادية فتنقل من معانيها المادية المحسوسة إلى رحاب علوم العربية؛ لتدلّ دلالة معنوية على جزئياتها، وأحكام قواعدها ، حتى يصبح المعنى الجديد سائرا في بيئته الجديدة بين الناس ويكون في استعمالهم اليومي أمرًا مألوفًا قد نُسِي معه ذلك المعنى اللغوي الأساس[٢١]. فقد لوحظ ذلك فيما مرّ آنفًا كيف رفض ابن مضاء القرطبي الفاعل النحويّ؛ لأنه يعتقد أنّ الفاعل هو مَنْ يقوم بعمل فعليّ مصحوب بالطبع والإرادة، رابطًا ذلك بدلالته اللغوية على وفق عقيدته المذهبية الظاهرية. وهذا بحدِّ ذاته يؤدي الى إشكالية أخرى سيأتي الكلام عنها - لاحقًا – في موضعها المناسب من طرح إشكاليات مصطلح (الفاعل).

المبحث الثاني

إشكاليات مصطلح الفاعل لدى القدماء والمحدثين

وقف البحث عند جملة من القضايا المشكلة المتعلقة بمصطلح (الفاعل) لمناقشة المنطلقات التي انبثقت منها تلك الآراء في هذه القضية؛ لكونها إشكالية مؤدية الى حصول خلطٍ واضطرابٍ في المفاهيم والدلالات المتعلقة بمعنى الفاعلية.

وسيقف البحث عندها ليتناولها بالعرض والنقاش لما جاء من آراء العلماء في ضوء قضايا الخلاف النحويّ الإعرابي ودعوات التيسير النحويّ- عند المحدثين ولاسيما اللسانيّون - التي لها الأثر البالغ في تقديم الحلول الناجعة لما غَمُض وأشكل من قضايا النحو العربي، التي تخصّ مصطلح (الفاعل) وما يتعلق به. ومما يمكن عدّه من قبيل القضايا المشكلة ما يأتي :

أولًا– التوحيد الاصطلاحي بين (الفاعل) وغيره من المفاهيم لمشتركاتٍ:

لاشك في أنّ وجود مشتركات تربط بين مصطلح ما مع غيره من المصطلحات - كأن يكون الاشتراك في الحكم الإعرابي، أو المعنى النحوي وغير ذلك - مما يُفضي الى قضية توحيد المصطلح ، تلك الرغبة التي يسعى اليها جلّ العلماء والدارسين، وقد مسّ مصطلح الفاعل شيءٌ من ذلك محدثًا إشكالاتٍ على المستوى التركيبيّ والدلاليّ؛ نتيجة لاشتراكه مع غيره من المفاهيم أو الموضوعات. وقد أدرك علماؤنا القدماء ذلكَ الاشتراك، وتنبّهوا على العلاقة بين الوظيفة والبنية، ولاسيما وظيفة الفاعل التركيبيّة والدلاليّة ، التي أطلقوا عليها (معنى الفاعل)[٢٢]، ولم يريدوا به الفاعل بالتحديد إنما هو مفهوم يشمل المكونات الاسمية المرفوعة التي تربطها علاقات إسنادية، بدلالة استعمال سيبويه مصطلح (المسند والمسند إليه)، ولم يُرِد به إلّا الفعل والفاعل ، أو المبتدأ والخبر. غير أنهم أفردوا أبوابًا لكلّ منها لغاياتٍ - قد مرّ ذكرها – فضلا عن وعيهم بأنّ توحيد المصطلحات قد يفضي الى الصعوبة في تمييز جزئيات الموضوعات المشتركة، ومن ثم الخلط والابتعاد عن الموضوع الأساس الذي يُراد تعليمه - آنذاك – أو الأقرب تعبيرًا عن مفهومه ، وبذلك يُفقد المصطلح خصوصيته . ويتضح ذلك بالآتي :

(١) جمع (الفاعل) والأسماء المرفوعة تحت مصطلح (الموضوع):

من الدعوات التيسيرية التي دعت الى ضرورة العمل على تيسير النحو العربي ، وتخليصه مما يشوبه من عوائق في فهمه ، ولاسيما فيما يخصّ المصطلح النحوي: دعوة اللجنة المشكلة في وزارة المعارف المصرية في عام ١٩٣٨، والخاصة بعمل ضوابط ؛ لتيسير صعوبة الإعراب في الدرس النحوي، إذ دعت الى تقليل المصطلحات النحوية، والعمل على توحيدها ، ولاسيما توحيد المصطلحات التي تحمل معاني الفاعلية وهي (المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها، وأسماء أفعال المقاربة والرجاء والشروع) ، وإدراجها تحت ما يسمّى بمصطلح (الموضوع) الذي يعني (المسند إليه) كالمبتدأ والفاعل يقابله المحمول وهو (المسند): (الفعل والخبر) . ويتقدّم الموضوع على (المحمول) ؛ لأنه محكوم عليه به.[٢٣]

ويعنينا المسند إليه أو ما يسمّى بـ (الموضوع) - لاقتصار البحث عليه – الذي هو من اصطلاحات المناطقة ، وهو في اللغة من الوضع ؛ أي ما يدلّ " على الخفض للشيء وحطّه".[٢٤] والوضع عبارة عن الإيجاد والخلق.[٢٥] وهو يقابل (المسند إليه) عند البيانيين ، و(المحكوم عليه والمحكوم به) عند الأصوليين ، ولهما عند أهل المنطق مسمّيات أُخر هي (الأساس والبناء) و(المحكوم عليه والمحكوم به) و(المحدَّث عنه والحديث) ، وقد فضّلت - اللجنة المذكورة آنفًا - إدراجها أي : المرفوعات تحت مصطلح (الموضوع)[٢٦] .

فالأساس الذي وضع؛ لإمكان إثبات الصفات أو نفيها، هو (المحكوم عليه)؛ ولذا سُمّي موضوعاً كالأساس للبنيان، وسـُمّي الآخـــر محمولاً؛ لأنه يشبه سقف البنيان الذي لا بدّ له من أساس يُبْنى عليه، مثال ذلك ؛ قولنا: (محمّد أمين)، فـ (محمّد) هو الموضوع ، و(أمين) هو المحمول،أو نقول: (زيد عالم) و(زيد ضارب)، فالعلم صفة زيد والضرب فعله، ولا يمكن أن توجد صفة من دون موصوف، ولا فعل من دون فاعل، فصار (المحكوم عليه) كأنه وضع أساساً للحكم؛ ولذا سُمِّي موضوعاً، وسُمّي ما يسند إليه من الصفات والأفعال محمولاً؛ لأنها غير قائمة بنفسها، فلا بد لها من أساس تُحمَل عليه.[٢٧]

ومما تقدّم يتضح الإغراب والتكلّف في استعمال مصطلحيْ أهل المنطق في علم النحو الذي يبعد كل البعد عن العلوم الأخرى من منطقٍ وأصولٍ وبيانٍ وما إلى ذلك ، إذ إنّ إسقاط مثل هكذا مصطلحات على مباحث النحو العربي إنما يؤدي بها الى العُسر لا اليُسر الذي يبغونه ، ولذا علّق الدكتور عبد الوارث مبروك سعيد على قرار المجمع العلمي اعتماد المصطلحين (الموضوع والمحمول) بقوله : " وما أبعد هذين المصطلحين المجردين عن طبيعة الدراسات اللغوية ، وعن

طبيعة العربية بشكل خاص فالموضوع عند المناطقة متقدّم أبدا على المحمول ؛ لأنه محكوم عليه به ، على حين تعتبر[كذا] الجملة الفعلية نمطا تركيبيًا أصليًا "[٢٨]. والأغرب اننا نجد رواجًا كبيرا لمصطلحيْ (الموضوع) و(المحمول) في الدراسات اللسانية الحديثة [٢٩] وبالمعنيين اللذين عُرِفا بهما قديمًا، ولعلّ ما يفسّر ذلك أنّ " اللسانيات الحديثة علم جديد على العرب، فمن المنطقي أن يمرّ المصطلح بمراحل الفهم والاستيعاب على مستوى المضامين الدلالية والمفاهيمية واللغوية قبل أن يستقر المصطلح توحّدًا ووضوحًا ".[٣٠]

وجدير بالذكر أنّ ما مرّ ذكره من محاولة تيسيرية لعلماء الدرس النحويّ الحديث، يصعُب عدُّها من قبيل التيسير النحويّ بل إنّها لا تمتّ إليه بصلة؛ لكونها أقرّت بتفعيل مصطلحات منطقية فلسفية قد امتنع كثيرٌ من النحاة القدماء عن تداولها في دراساتهم النحوية؛ لإدراكهم بأنها تُغرق النحو تعقيدًا لا تيسيرًا، فلم يخضع جميعهم إلى الأخذ بها، كالزجاجي (ت٣٣٦هـ) الذي علّق على بعض الحدود المنطقية بقوله: " وليس هذا الحدّ من ألفاظ النحويين، وإنّما هو من كلام المنطقيين، وإن كان تعلّق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم؛ لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح... " [٣١].

ثم تنبّه مجمع اللغة في القاهرة على إغفال اللجنة الوزارية إدراج الفعل ضمن المحمول فضلًا عن دمجه أبوابًا نحوية متعددة في باب واحد ؛ ولذا عُدِل عن الاستمرار في استعمال مصطلحَيْ المناطقة اللذين اقترحتهما اللجنة ، ومن ثم استبدالهما بمصطلحَيْ المسند إليه والمسند.

(٢) جمع (الفاعل) والأسماء المرفوعة تحت مصطلح (المسند إليه) :

لوحظ أنّ علماءنا القدماء أطلقوا مصطلحَيْ (المسند) و(المسند إليه) وأرادوا بالأول الفعل ، والخبر ، وبالثاني مرفوعات الأسماء، التي تشمل: (المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها، وأسماء أفعال المقاربة والرجاء والشروع)، وما يعني البحث - هنا - هو (المسند إليه) الذي عدّه النحاة أحد عنصريْ الجملة العربية من حيث العلاقة الإسنادية التي تقوم على أساس وجود ركنين أساسين في بناء الجملة[٣٢].

وقد وقف سيبويه عندها قائلًا: إنّ " هذا باب المسند والمسند إليه – وهما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه "[٣٣]. فأراد سيبويه بذلك أنّ هناك ركنين وحيدين لابد من وجودهما في الجملة العربية اسمية كانت أم فعلية؛ هما المسند والمسند إليه، ويعني المبتدأ والخبر ، والمسند يطلق على (الفعل والخبر)، والمسند إليه يطلق على (المبتدأ، والفاعل).[٣٤]

غير أنّ هذين المصطلحَيْن (المسند والمسند إليه) شاعا لدى النحاة – ولاسيما سيبويه - ؛ للدلالة على مبحثَيْ المبتدأ والخبر، إذا ما قيسا باستعمالهما على الفعل والفاعل، قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): إنّ " الإسناد لا يتأتّى بدون طرفين مسند ومسند إليه ...أنّ المبتدأ مثله في أنه مسند إليه والخبر جزء ثانٍ من الجملة "[٣٥]، فأراد هنا بالمسند اليه (المبتدأ) ، وهو في موضع آخر يعرّف الفاعل من غير أن يسمّيه مسندًا اليه ، يقولُ: " الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعلٍ أو شبهه مقدمًا عليه أبدا، كقولك: ضرب زيد، وزيد ضارب غلامه، وحسنٌ وجهه "[٣٦].

ومع شيوع مصطلح (المسند إليه) على المبتدأ لا الفاعل، غير أنه يبدو أنّ الذي دعا النحاة إلى التوحيد الاصطلاحي بين (الفاعل والمبتدأ) بالنسبة للعلاقة الإسنادية في الجملة العربية ، نظرتهم الى أنّ كلًا منهما مرفوع ، أي اتفاقهما بالحكم الإعرابي ، فضلا عن وحدة معنييهما المتمثلة بـ(الفاعلية) بغض النظر عن الأثر الشكلي الذي يصيبهما بحالات التقديم والتأخير التي تطرأ على الجملة في بعض أحوالها، ففي جمع المفهومين إشارة إلى إدراكهم أنّ ما بين معاني الكلام مشتركات لا تكاد تنفصل إلا لغايات تعليمية أساسها الحفاظ على لغة القرآن الكريم من دخول اللحن إليها ؛ نتيجة الاختلاط بالألسنة، الذي يفضي إلى تفشّي الخطأ في استعمال قواعدها وأصولها الصحيحة ومن ثم اندثار خصوصيتها. ولذا كان الحرص الديني والحضاري دافعين مهمين لجعل النحاة يجهدون أنفسهم في وضع الأسس الصحيحة لأصول الكلام ؛ وتقنينه بضوابط وأقيسة قائمة على أساس استقراء لغة العرب حتى بلغ الأمر بالنحاة – فيما بعد - الى إثقال النحو العربي وإغراقه بفلسفة العامل وكثرة التأويلات النحوية ؛ لخلطهم" بين البحث اللغوي الوصفي الاستقرائي الذي برعوا فيه فأبدعوا ، والتنظير الذى أمعنوا فيه فحوَّل جانبًا كبيرًا من النحو إلى نظر كلاميّ وفقهيّ ومنطقيّ"[٣٧]، الأمر الذي دعا الى ظهور دعوات تيسيرية غايتها إنقاذ الدرس النحوي مما شابه من غموض وتعقيد نتيجة تشعّب أبواب الموضوعات النحوية وكثرة مصطلحاتها وتداخلها مع بعضها ، فضلا عن قسر الكلام وإخضاعه الى قواعد جامدة لا تمت الى روح اللغة بصلة. وقد تمثلت تلك الدعوات قديمًا بابن مضاء وحديثًا بأساتذة أجلاء وعلماء كُثر نهضوا لخدمة لغتهم فحرصوا على تشخيص مواضع الخلل فيها ومن ثم تقديم الحلول الناجعة لها؛ وذلك بالإتيان بتفسيراتٍ معنويةٍ للأحكام الإعرابية، والدعوة الى توحيد المفاهيم الاصطلاحية، مع حرصهم التامّ على الاحتفاظ بأصالتها اللغوية.

فمن ذلك دعوة مجمع اللغة العربية[٣٨] في القاهرة الى إحياء مصطلحَيْ (المسند إليه) و(المسند)، وذلك بإحلال الأول محلّ ما يسمى بمرفوعات الأسماء كلها، والثاني محلّ (الفعل والخبر)، بحجّة أنّ هذين المصطلحين قد أصابهما التهميش على مرّ القرون.

وقد وصف أحد الأساتذة هذه الدعوة بـأنها " انقلاب كبير إلى الأمام في النحو العربي "[٣٩]؛ لأنّ في ذلك الإحلال نتائجَ إيجابية رغم وجود أخرى سلبية. فمن إيجابياته ما يتبيّن في إحياء ركنين أساسين من أركان الجملة العربية ، شاملين جامعين لشتات المرفوعات من مباحث النحو العربي ، ولطالما استعملهما النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه[٤٠] في دراساتهم النحوية،

غير أنّه لم يُكتب لهذين المصطلحين الشيوع - إلّا عند البلاغيين[٤١] - ؛ لدخول التقسيمات والعلل المنطقية في توجيهات النحاة وتأويلاتهم ، الأمر الذي استدعا الإغراق في التفاصيل الجزئية من الأبواب النحوية والوقوف على التفريعات ؛ لغاية تعليمية، مستبعدين من عنوانات الأبواب ومصطلحاتها، ما هو دائر على الكليات لا الجزئيات أمثال (المسند إليه) الجامع لموضوعات الأسماء المرفوعة المتفق عليها وفق المعايير التي وضعها الخليل وسيبويه تحت خيمة هذا المصطلح، وإحياؤه في وقتنا الحاضر يعني الحدّ من كثرة المصطلحات وتناثرها، ولاسيما المندرجة تحته، ومن ثم تسهيل الدرس النحويّ بعدم الخوض في الخلافات النحوية حولها، ولاسيما نحن نحيا في عصر يعجّ بالتطور العلميّ واللغوي المتمثل بعلم اللسانيات الحديثة.

ومما عُدّ من أبرز إيجابيات إحياء مصطلحَيْ (المسند والمسند إليه): إلغاؤه التقسيم النحويّ التقليديّ للجملة إلى اسمية وفعلية، فيكون البديل للجملتين، ركنين وحيدين للجملة هما: المسند إليه والمسند، ولا يميّز بينهما شرط الابتداء بالنسبة للمبتدأ ، ولا تقدُّم فعل بالنسبة للفاعل ، بل يميّز بينهما المعنى في المقام الأول، ومن إيجابياته- أيضًا - إلغاؤه نظرية التقدّم الوجوبيّ للفعل على فاعله والتأخّر الوجوبيّ للفعل عن المبتدأ، إلى جانب الكثير من النتائج.[٤٢]

ففي الشق الأول مما عدّوه في إلغاء التقسيم النحوي للجملة العربية من الإيجابيات ،نظرٌ ، إذ لا تؤيد الباحثة ذلك ، بل ترى – على ما فيه من محاسنَ - أنّه سهمٌ موجّهٌ؛ ليُصيب صميم النحو العربي وعموده الفقري؛ وهي الجملة العربية بأقسامها الأربعة، فضلا عن أنه إنكار لجهود نحوية تراثية هائلة بُذِلَت تحت شظف العيش خدمة للغة القرآن . وأما الشقّ الآخر؛ أنّ (المسند والمسند إليه) سيعمل على إلغاء القسرية في التقدّم الوجوبي للفعل وتأخره على فاعله، ففيه من الوجاهة ما فيه ؛ وذلك بوصفه أسلوبًا من أساليب العربية المألوفة والمستساغة ؛ فمثلا في قولنا : فاز أخوك أو أخوك فاز ، لا فرق دلاليّ بينهما فضلا عن اتفاقهما في الحكم الإعرابيّ ، وهو " أصل من أصول العربية في حرية الجملة والسعة في تأليفها"[٤٣].

ولذا يبقى هذا المقترح من ضمن الإشكاليات المطروحة على الطريق بحثًا عن مصطلحات موضوعية تقابل المسند والمسند إليه، من حيث كونها شاملة جامعة لشتات الجزئيات النحوية، ومن دون مساس بأصالة الفكر النحويّ لعلمائنا وعبقريتهم ، مع علمنا " أنّ كلّ مفهوم اصطلاحيّ مهما كان جامعًا لا يدّعي أنه قد امتلكَ الحصر التام والواضح للمادة المبحوثة فيه ".[٤٤]

أما التناقضات الناتجة عن تفعيل مصطلح (المسند إليه) وإحيائه ، ليُطلق بدلًا من (الفاعل)، فتنطوي على مفهومه النحوي؛ أي على معنى (الفاعلية)، فهل ينطبق مصطلح (المسند إليه) بدلالته النحوية المعروفة على (الفاعل) و(نائب الفاعل)؛ بِعَدِّ الأخير فاعلًا للفعل المبني للمفعول أو المسند إلى المفعول؟ وكيف تنطبق الفاعلية على فاعل كلّ من الفعلين المتعدي واللازم ؟ وكيف تنطبق مع الإرادة وانعدامها، مع الدلالة على الحدث ؟ وكيف يُطبّق مفهومٌ كالمسند إليه بمعنى الفاعلية على الاسم (زيد) في مثل: (قَتَل زيدٌ اللصَّ) و(قُتِل زيدٌ) و(غَرِقَ زيدٌ)، و(كان محمودٌ شاعرًا كبيرًا).[٤٥] فكل ما طُرح من تساؤلاتٍ يبقى عرضةً للنقاش العلميّ المفضي إما للتأييد أو الرفض ؛ وذلك لعدم خلوّ الحلول المقترحة من تناقضاتٍ تحتاج الى أطروحاتٍ أكثر موضوعيةً.

ومما يتصل بدعوة التيسير المتقدّمة، ما دعا اليه رائد الحركة الداعية الى تيسير الدرس النحويّ العربي في العصر الحديث؛ الأستاذ إبراهيم مصطفى، إذ نجد من ضمن دعواته التيسيرية : القول بوجوب التوحيد بين المصطلحات :(المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل) وجمعها تحت دائرة (المسند اليه)، إذ قال: " إذا تتبعنا أحكام هذه الأبواب وجدنا فيها من التماثل ما يوجب أن تكون بابًا واحدًا "[٤٦]، ثم دعا الى شيء من إمعان النظر في أحكام الموضوعين وخصائصهما؛ لكي يُوصِل إلى " توحيد البابين واتفاقهما في الأحكام "[٤٧].

وهناك الكثير من العلماء والباحثين في وقتنا الحالي ممّن اتفق مع الأستاذ إبراهيم مصطفى في ما جاء به من دعواتٍ تيسيرية، ولا نعدم وجود ردودٍ على هذا الرأي، فهي كُثُر[٤٨]، إذ لا يتسع المجال للخوض فيها هنا، وليس من شأن البحث الوقوف على ما جاء به التيسيريون للدرس النحويّ، بقدر ما يعنيه التقاط مواطن القوة والضعف في الاستعمال الاصطلاحيّ لـ(الفاعل) الذي يمتلك طاقة استيعابية لمصطلحات تلتقي معه بمشتركات.

فمما اعتُرض عليه، قضية التوحيد بين بابَيْ (الفاعل ونائبه)، إذ على الرغم من وجود خصائص مشتركة بينهما، إلا أنه في مقابل ذلك توجد خصائص متفردة تميز أحدهما من الآخر؛ فمثلا في الفرق بين الجملتين المبنيّتين للمعلوم وللمجهول؛ يمكن القول في الجملة الثانية: (حُكِمَ على القاتل بالإعدام) ، من دون أدنى حاجة إلى تقدّم ذكر من أَصدر الحكم، أما الجملة المبنية للمعلوم :(حَكَمَ على المجرم بالإعدام) فيجب ذكر الفاعل فيها في حال عدم تقدُّم ذكره ، وإلّا فهي مرفوضة نحويًا[٤٩]. وفي جُمَل: (ماتَ فلانٌ) أو (فلانٌ ماتَ)؛ أو: (غَرِق فلانٌ)، أو: فلانٌ غَرِقَ، أو: (تاهَ فلانٌ)، أو: (فلانٌ تاهَ)؛ يظلّ الفاعل هو (فلانٌ) (إذا وضعنا ما يسمى بالمبتدأ جانبا) فهو الميّت، وهو الغريق، وهو التائه، وهناك فاعل مفترض، معلوم يُخْشَى منه أو عليه أو مجهول، وغير مذكور عادةً، هو الذى أماتَ (وقد يكون عزرائيل)، وأغرقَ (وقد يكون البحر أو الموج أو الدوار أو عدم إتقان السباحة)، وأتاهَ (وقد يكون الطريق أو الجهل بمسالكه). فلا فرق إذن من ناحية الفاعلية بين الفاعل لأفعال كثيرة (بحكم طبيعة هذه الأفعال) ونائب الفاعل، فهما من حيث المعنى مفعولان وليسا فاعليْن. غير أنهما يصلحان كلاهما للإدراج تحت مسمّى (المسند إليه) أو الفاعل بالمعنى النحوي للكلمة[٥٠].

فالفرق – هنا - جليٌ بين الفاعل ونائبه ؛ وهو فرقٌ دلاليٌ سرّه يعود إلى أنّ صورة الفعل مع فاعله مختلفة عن صورته مع النائب عنه. فالفعل مع الفاعل أصليّ الصيغة، على حين هو مع النائب عنه محوّل عن صيغته الأصلية، بمعنى أنه في

أصله كان مفعولًا به ثم نُقِل الى الفاعلية[٥١]؛ إذ إنه من حيث الإسناد والتصريف والإعراب يكون (مسندًا إليه) ، ويصلح إحلاله محلّ الفاعل، أما من حيث المعنى فهو ليس بفاعلٍ؛ ولعلّ ما يفسّر ذلك أنّ "كلّ علم ...عند استقرائه الظواهر وقياس بعضها على بعض بحثًا عن الخصائص المشتركة، وسعيًا لاستيعابها بأحكام جامعة ،لا يصل دائما الى إرجاع الجزئيات الخصوصية الى كليات بسيطة تضمن الاقتصاد في المبادئ والقواعد والأحكام. فقد تبقى بعض الوقائع ذات خصائص مفردة لا يمكن إرجاعها الى الخصائص الغالبة "[٥٢]. فما كانت دعوة الأستاذ إبراهيم مصطفى إلّا سعيًا للعمل على تيسير الأحكام الإعرابية وتحقيقًا للاقتصاد في المساحة الاستعمالية لمصطلح (الفاعل) والتحديد من سعة انتشاره، لكن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا: هل حُملت تلك المقترحات الجادة والمعالجات المبنية على أسسٍ علمية وأدلة واضحة، محمل الجدّ ؟ فلا بد من عضد الدعوات المثمرة في تيسير النحو من خلال تقليص التعددية المربكة في مصطلحات حاملة لمضامين مشتركة فيما بينها ؛ كي تُدرس ويتمّ التحقق من مدى مطابقتها للواقع اللغوي، عندئذ ينبغي العمل على إقرارها والأخذ بها أو رفضها، بإجماع من لدن علماء المجامع العلمية.

فلابد من القول إنّ إشكاليات الاصطلاح النحويّ، ولاسيما (الفاعل) مازالت على جادة الطريق تدور حول نفسها وتستجدي حلولًا ، تُسهم في إنهاء ما وجد من تناقضات الفاعلية وإشكالياتها منذ الخلافات النحوية القديمة بين علمائنا الأجلاء، والى الآن لم يستقر المصطلح النحوي لدى علماء الدرس الحديث أو يتوحّد بإجماع ؛ ليُصبح لكلّ بابٍ نحويّ اصطلاحاته الخاصة به؛ فتتحجّم كثرتها وتتحدّد مضامينها.

أما (الفاعل) و(المبتدأ) فلا سبيل إلى الشك في أنّ ما يسمّى بالمبتدأ هو في حقيقته نوع من أنواع المسند إليه، وأنّ الاسم الذي تبتدئ به الجملة الاسمية يكون حاملًا لوظائف تركيبية ودلالية وتداولية حاملة لخصائص القائم بالفعل ذاتها؛ ولذا ذهب الأستاذ الدكتور أحمد المتوكّل الى الجمع - كذلك – بين مصطلحَيْ (الفاعل) و(المبتدأ) ؛ لأنّه يرى أنّ كلًا منهما يحمل وظيفة (المحور) الذي يُعرّف : بأنه مكوّن وظيفيّ يسند الى المكوّن الدالّ على الذات المتحدّث عنها في الجملة، فضلا عن أنه يشكّل محطّ الحديث فيها؛ لكونه مركز العناية والاهتمام.[٥٣] فهما لا يختلفان في الحقيقة إلّا فيما فرضه عليهما النحاة من تقديم وجوبي للفعل على الفاعل وتأخير وجوبي للفعل على المبتدأ، منطلقين من نظرياتهم وقواعدهم وليس من واقع اللغة نفسها. فلا صعوبة إذن في إدراك أنّ (المبتدأ) الذي يليه فعل تام مبني للمعلوم، إنما هو الفاعل بعينه. وهما في حقيقة الأمر شيء واحد، وأنّ مصطلحَيْ (المبتدأ) و(الفاعل) بمفهوميهما الأصليين أقرب إلى بعضهما من الأنواع الأخرى للمسند إليه؛ ذلك إنّ كلّ ما يصدق على أحدهما يصدق على الآخر من حيث معنى الفاعلية[٥٤].فقد " أدرك نحاتنا أن اشتراك المبتدأ والخبر والفاعل في الرفع دليل على اشتراكها في معنى الفاعلية، غير أنّ هذا الاشتراك يفترض اختصاصها بمحل إعرابيّ واحد كما يفترض تناسقًا في تفسير الرفع، وهذا ما لم تدركه النظرية النحوية، إذ لم تتمكن من إرجاع المعطيات بعضها الى بعض حسب ما ينصّ عليه مبدأ الاختزالية، بل إنّ ... مصطلح المبتدأ والخبر والفاعل واسم كان وخبر كان ، وغيرها كلها مصطلحات تعكس عدم الانتظام في تمثّل الواقع اللغويّ "[٥٥].

ويبدو أنّ الأستاذ أحمد المتوكّل في توحيده بين مصطلحَيْ (المبتدأ والفاعل) ارتكز على مرتكزات **منها:** إنّ المصطلحين ينضمّان الى فصيلة واحدة هي (الأسماء المرفوعة عدا الخبر) يعني اشتراكهما في الحكم الإعرابي. و**منها** : اتحادهما في البنية والوظيفة النحوية، والعلاقات الإسنادية وخصائصهما التركيبية .أما ما يخصّ قضية تقديم الفعل وتأخيره بالنسبة للمسند اليه ، فلا يقتضي هذا التغيير الرتبيّ ، تغيّر في خصائصهما التركيبية المتعلقة بالجملة في مجراها الخطابي فضلًا عن أنّ في تراثنا الفكري النحويّ ما يثبت صحة التوحيد بين المصطلحَيْن، وهو النحو الكوفيّ القائل بإمكان إعراب الاسم المرفوع بالوصف المشتق ، وبالظرف في التركيب الظرفيّ، (فاعلًا)؛ نحو: **(أمرتفعٌ الجبلان)** و**(في الدار رجلٌ)**. فهم " اختزلوا البنيتين دلاليًا بما أنهم اعتبروا[كذا] (المبتدأ): فاعلًا في المعنى، لكن لم يُجروا الاختزال في مستوى المحلات الإعرابية "[٥٦]. وسيأتي الكلام عنه في موضعه المحدّد من البحث .

ولابد من الإشارة الى أنّ ما طرحه علماء الدرس النحوي الحديث من العرب، متأثّر بمقومات الجملة لدى علماء الغرب، إذ إنّ مصطلح (الفاعل) لديهم يعادل مصطلح (المبتدأ)، على الرغم من أنّ مفهوم الإسناد عندهم لم يكن واضحًا، وإنّما كان مضطربًا مختلفًا بحسب اختلاف مناهج التحليل. وهذا يعني أنّ مصطلح (المسند إليه)عند الغرب هو نفسه مصطلح (الفاعل) ويشمل (المبتدأ) كذلك ، ويعدّ لديهم المحور الأساس في عملية الإسناد. فالمسند إليه (الفاعل) في النحو الغربي يقع دائمًا في صدر الكلام ، على حين يقع المسند (الفعل) في عجزه، خلافًا للوظيفيّين القائلين بعكس ذلك[٥٧]، على أنّ في كلا الحالين يجعلون لكلّ من المسند والمسند إليه مواقع محفوظة الرتب ، على خلاف اللغة العربية التي تعتمد على الإعراب ، وحرية رتب المعاني النحوية.[٥٨]

ثانيًا - الخلافات الإعرابيّة وأثرها في الاستعمال الاصطلاحيّ :

تقدّم أنّ للخلافات النحوية في الأحوال الإعرابية للمواقع ، أثرًا في حدوث إشكاليات للمصطلحات النحوية ، فضلًا عن كونها عاملًا نشيطًا لنشوء الغموض في الدلالات والمفاهيم نتيجة التداخل بينها، فنتيجة لتعدد الآراء النحوية ، واتساع رقعة الخلاف التي اتسمت باضطراب التنظيم، والخلط بين المفاهيم النحوية - كما أشار البحث الى ذلك - الأمر الذي أفضى الى التشتّت في استعمال المصطلحات في لدى علمائنا في التراث النحويّ . فمما يبيّن ذلك:

(أ) إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف بـ (الفاعل) و (المبتدأ):

في قضية إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور في الجملة الظرفية موقفان للعلماء ؛ **أحدهما:** توافقي بين العلماء من بصريين وكوفيين . فجميعهم متفقون على أنّ الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور المعتمد على نفيٍ أو استفهامٍ أو غير ذلك، يُعرب (فاعلًا)[٥٩] ، كما في قوله تعالى: **(وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونورٌ)**(المائدة: ٤٦). فـ(هدى) تُعرب فاعلًا. **والآخر:** موقف خلافي لم يتفق عليه العلماء، وذلك عند عدم اعتماد الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور على شيء. فالكوفيون وطائفة من البصريين كالأخفش الأوسط (ت٢٠٥هـ)[٦٠]- بتجويزه ذلك في أحد آرائه – والمبرّد[٦١]، ذهبوا الى أنّ الاسم المرفوع بعد الظرف مرفوع على الفاعلية ، كـلفظة (أميّون) قوله تعالى: **(ومنهم أميّون لا يعلمون الكتاب)** (البقرة: ٧٨)؛ لتضمّن الظرف معنى الفعل[٦٢]،على حين ذهب البصريون الى القول بارتفاعه وجوبًا على الابتداء[٦٣]، قال أبو عليّ الفارسيّ :" ومذهب سيبويه أنه يرتفع بالابتداء، ففي (منهم) عنده ضمير لقوله (أميّون) "[٦٤].

ولسنا هنا بصدد التفصيل في الخلافات الإعرابية بقدر ما يعنينا تشخيص مواطن الإرباك المصطلحيّ في استعمال الفاعل والتداخل المفهوميّ الحاصل نتيجة لتلك الخلافات ، وخير مثال على ذلك ما جاء في قضية الخلاف في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور المعتمد على غيره من نفي أو استفهام وأمور أخرى أشرنا لها ، وغير المعتمد على شيء . فعلماء المدرسة الكوفية - ومَنْ وافقهم في هذه المسألة - أطلقوا مصطلح (الفاعل) عليه ؛ وذلك لأنهم لا يجيزون تقديم الخبر على المبتدأ مفردًا كان أو جملة [٦٥]، ويعتقدون أنّ هناك فعلًا مقدّرًا بالاستقرار قبل الظرف استغني عنه وقد ناب الظرف منابه[٦٦]، فضلًا عن أنهم لا يشترطون في ذلك اعتماد الظرف على نفي أو استفهام أو غير ذلك، ويبدو أنّه لا حاجة لتقدير فعل الاستقرار قبل الظرف؛ لأنّ " الظرف والجار والمجرور يشيران الى المعنى المراد منهما بتحديد الجهة التي فيها الجثة أو الحدث " [٦٧].

وعند هذا النوع من التراكيب رأينا لأستاذنا الجليل الدكتور كريم حسين ناصح وقفةً جادةً في محاولته إثبات استقلالية الجملة الظرفية التي طالما تردد الباحثون على ذكرها باستحياء أنها جملة قائمة بنفسها معتمدًا في ذلك أسسًا معنوية وبنيوية وإعرابية ؛ لأنّ الأمر ليس كما وجّهه النحاة في إعرابهم الاسم المرفوع بالظرف أو الجار والمجرور (فاعلًا)– كما يقول أستاذنا الدكتور كريم حسين ناصح - ؛ وذلك لأنّ إعرابه بالفاعل هنا يستلزم تقدير فعل محذوف ، ومن ثمّ سيترتب عليه عدّ هذا التركيب من قبيل الجملة الفعلية، حتى انتهى الأمر به الى أنّ هذا التركيب الظرفيّ قائم برأسه - كما قال ابن السراج[٦٨] - مختلف عن كل من تركيب الجملتين الاسمية والفعلية ؛ لافتقاده ما تتميز به الجملتان الاسمية والفعلية من خصائص بنائية وإعرابية ودلالية ، فلا يصحّ إذن إعرابه (فاعلًا)؛ ذلك لأنّ الفاعل من مستلزمات الجملة الفعلية وعند إطلاق لفظ (الفاعل) عليه سيؤدي بالتأكيد الى اختلاط المفاهيم وتداخل المصطلحات.[٦٩]

ولذا اقترح أستاذنا أنّ في مثل هذه الحال التي فيها لم يعتمد الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجارّ والمجرور على غيره ، يتطلّب أن يُطلق على الاسم المرفوع بالظرف " مصطلح (عمدة) وأن يُعرب بذلك وهو مصطلح معروف كان يشمل الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ وغير ذلك من الأسماء التي نسمّيها (مسندًا إليه) غير أنّ هذا المصطلح لم يشع شيوع الفاعلية أو المسند إليه ؛ لذا يكون استعمال هذا المصطلح في هذا الموقع مناسبا لكي يختص بهذا التركيب ويقابل كلًا من المبتدأ في الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية "[٧٠].

ولابد من القول بأنّ ما اقترحه أستاذنا الدكتور كريم من إطلاق مصطلح (عمدة) على الاسم المرفوع بالظرف بدلًا من (الفاعل) ، يستحقّ الوقفة عنده والأخذ به ؛ لكونه أسهم الى حد كبير في إثبات قضية استقلالية الجملة الظرفية عن الجملتين الاسمية والفعلية ، واستطاع بذلك حلّ إشكالٍ طالما اعتور طريق الدارسين والباحثين على مدى عصور، فلعلّه أزال بمقترحه هذا ما انتابهم من شعور بانعدام الاطمئنان والتردّد في التصريح بثقة أنّ الجملة الظرفية منفردة قائمة بنفسها ولا يمكن عدّها من قبيل الجمل الفعلية.

وبالاستنارة مما عرضه أستاذنا بخصوص الجملة العربية يبدو أنّ ما قُدّم من مقترحٍ وجيهٍ في تسمية الاسم المرفوع بعد الظرف بـ(العمدة)؛ يُعين على التمييز بين مصطلح (الفاعل) الأصل وبين ما استُعيرَ له مصطلح (فاعل) من أمثال (الاسم المرفوع بالظرف أو بالوصف المشتق[٧١])، فضلا عن أنه يسهم في الحدّ من تعدّد ورود مصطلح (الفاعل) في تراكيب مختلفة ، ومن ثمّ يخفّف العبء عن كاهل الدارسين ، الحاصل نتيجة تعدد دلالات المصطلح الواحد.

ولكن ثمة تساؤلات قد تثار في الذهن منها: هل يُسهم استعمال مصطلح (عمدة) على الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجارّ والمجرور في إزالة الغموض - تمامًا – عن هذا التركيب ؟ وهل يمحو الالتباس الحاصل نتيجة التداخل بين المفاهيم المرتبطة مع مصطلح (الفاعل) بمشتركات معنوية أو إعرابية؟ وهل هذا المصطلح بالتحديد يُغني عن غيره من المصطلحات النحوية التي قد تكون أكثر تحديدًا من (العمدة)، في مثل (المسند إليه) مثلا ؟

ترى الباحثة – مع عظيم الإجلال لرأي أستاذها - أنّ في إطلاق مصطلح (عمدة) بدلًا من (الفاعل) الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجارّ والمجرور، بعضَ إشكالٍ قد يُتوقّع حصولُه ، وذلك بأنّ مصطلح (عمدة) يشتمل - في دلالته - على المرفوعات كـ :(المبتدأ) و(الخبر) و(الفعل) و(الفاعل) و(نائب الفاعل) و(اسم كان) وغير ذلك[٧٢]، وقد يلتحق بالعمدة ما يسمّى بالفضلة بحسب موقعه[٧٣]، وهذا ما يستدعي وقوع مفاهيم كثيرة تحت خيمة اصطلاح (العمدة) ، فضلا عن وجود التناقض بين بعض منها ، على سبيل المثال في قولنا: في المدرسة طالبٌ ، إن أُعرب (طالب) عمدة ، سيتبادر الى الذهن أنّ العمدة يشترك في مفهومه ، مفاهيم متعددة تختلف فيما بينها دلاليًا، فتتعدد الاحتمالات عندئذ في المقصود به هل هو الاسم المبتدأ ، أم الفاعل ، أم نائب فاعل؟ وما الى ذلك. فضلا عن اشتراكه مع (المسند) الذي يعني (الخبر)، أو(الفعل) ، اللذين

يُعدّان من (العُمَد)، لكن المسند (اسم ، وفعل) ، والمسند إليه - مثلما رأينا - أنّ " المسند يختلف جوهريًا عن المسند إليه في حقيقة أنّ هذا الأخير عنصر من عناصر الجملة (مهما تعددت كلمات هذا العنصر) أما المسند فقد يتكون من مجموع كافة العناصر الأخرى للجملة (الفعل، والمفعول به، ومتمم الفاعل ومتمم المفعول به، والظرف). والحد الأدنى للمسند (الخبر) هو الفعل اللازم. ولأنّ المسند (الخبر) هو قبل كل شيء الفعل، مع أو بدون عناصر أخرى، فهو جزء من الجملة يختلف عن المسند إليه بكل أشكاله "[٧٤]، وهنا يُطرح تساؤل عن كيفية الجمع بين إعرابين يخضعان للفظتين مختلفين في خصائصهما وأحكامهما متمثلتين بـ(الفعل والفاعل) أو (الخبر والفاعل)؟

فالإجابة عنها قد لا تفي الموضوع حقّه لحاجتها الى عرض تفصيليّ لآراء النحاة الخاصة بهذه المسألة واستطلاع الخلافات النحوية في الجوانب الإعرابية والمعنوية للإحاطة التامة بها؛ لأنّ هناك من علماء التيسير النحويّ - كما مرّ - مَنْ سوّغ إعراب (الاسم المرفوع بالظرف أو بالوصف المشتق) بالفاعل أو المبتدأ على حدّ سواء ؛ لرؤيته أنّ كلًا من الفاعل والمبتدأ تجمعهما خصائص مشتركة من حيث الحكم الإعرابي ، والمعنوي ، والعلاقة الإسنادية فيهما، ولذا فالحالات الإعرابية لا يمكن تحديدها إلّا بتفاعل وظائف ثلاث ؛ هي التركيبية والدلالية والوظيفية.[٧٥]

(ب) إعراب الاسم المرفوع بعد الوصف (المشتق) بـ (الفاعل) و (المبتدأ):

تناول النحويون قضايا الفاعل وأحواله وأحكامه وشروطه فاختلفوا فيها ولاسيما في قضية إعراب الاسم المرفوع بعد الوصف (المشتق) مما لا يطابق الوصف فيه الاسم المرفوع بعده كما فيقولنا: (أقائم الزيدان)فقد ذهب أغلب النحويين[٧٦] الى أنّ الاسم المرفوع بعد الوصف (المشتق) المعتمد ، يعرب (فاعلًا) لاسم الفاعل.

وفي هذه القضية لابد من بيان موجز لما قاله النحاة القدماء بخصوص الاسم المرفوع بعد الوصف في مثل قولنا: (أقائم الزيدان) إذ جعلوا لهذا التركيب خصوصية إعرابية بيّنها ابن يعيش بقوله : " واعلم أنّ قولهم : أقائم الزيدان إنما أفاد نظرًا الى معنى ، إذ المعنى :أيقوم الزيدان ، فتمّ الكلام به ؛ لأنه فعل وفاعل و(قائم) هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى..."[٧٧].فيعني ذلك أنهم نظروا إليه من جانبين : شكليّ ومعنويّ فمن حيث الشكل: إنّ (قائم) اسمٌ يُعرب مبتدأ على وفق شرط الابتداء، ومن حيث المعنى فهو فعل يحتاج لفاعل، وعليه فإنّ النحاة يعربون " الوصف فيها (مبتدأ) وما بعده مرفوعًا أغنى عن الخبر وهو هنا (فاعلٌ) "[٧٨]، يستدل من ذلك أنّ ثمة اتفاقًا بين النحاة القدماء في كون الاسم المرفوع بالوصف فاعلًا ، وأنّ الوصف مبتدأ. على حين لم يجوّز الأستاذ الدكتور عبد المتعال الصعيدي إعراب الوصف المشتق : مبتدأ ؛ وذلك لأنّ الوصف المشتق ليس مبتدأ في المعنى إنما هو مسند (فعل) ، فضلًا عن عدم سدّ الفاعل مسدّ الخبر ؛ لكون الأخير مسندًا ، والفاعل مسند إليه، ذاهبًا الى إمكان إعراب الوصف المشتق: اسم فاعل ، والاسم المرفوع بعده (فاعلًا).[٧٩]

وإذا ما نظرنا من حيث الجانب الشكلي التركيبي في هذا القول، نجد فيه ثمة حلًّا لاجتماعٍ متنافرٍ بين مبتدأ وفاعل ؛ يعني لركن واحد من أركان الجملة – على وفق العلاقة الإسنادية - وهو المسند إليه ، إذ أصبح في الجملة – عند إعرابه فاعلاً و(قائم) مبتدأ - كلّ من المبتدأ والفاعل يسمّى مسندًا إليه، على حين أنّ الأسس التركيبية الصحيحة للجملة العربية تكتمل بوجود عنصرَيْ الكلام وهما المسند والمسند إليه ، فهذا التركيب وإن كان تامّ المعنى فلا يخلو من وجود تكلّفٍ وإرباكٍ وخلطٍ واضح، وقد وصفه أستاذنا الدكتور كريم حسين بالغرابة، إذ قال: إنّ إعراب الاسم المرفوع بعد الوصف المشتق (فاعلًا)" إعرابٌ غريبٌ يجتمع فيه المبتدأ وهو من أركان الجملة الاسمية، والفاعل وهو من أركان الجملة الفعلية في جملة واحدة "[٨٠] ، ثم رأى أنّ " الجمع بين المصطلحات المتنافرة في جملة مثل هذه يؤدي الى خلط المفاهيم المختلفة، والمتضادة، واضطراب في الوصف والتنظير "[٨١]، مشيرًا إلى ضرورة استبدال إعراب الاسم المرفوع بالوصف (عمدة) بدلاً من إعرابه (فاعلًا) – مثلما اقترحه في الجملة الظرفية – بقوله : " ولا بأس في أن يطلق على الاسم المرفوع بالوصف المعتمد على نفي أو استفهام في نحو (أقائم الزيدان) فيُعرب (الزيدان) (عمدة) بدلا من فاعل سد مسدّ الخبر" [٨٢].

وهذا يستدعي القول بأنّ في إطلاق مصطلح (عمدة)، اتساعًا لدائرة اشتراكه فيضمّ مصطلحات متعددة ، من ضمنها اصطلاحان متضادّان هما (الخبر والفاعل) أو (الفعل والفاعل) أو ما يسمّيان بـ(المسند والمسند إليه)، وهذا ما يستجلب الصعوبة في التمييز بين دلالات المفاهيم ؛ لاقتراحه مصطلحًا يُطلق على أكثر من مفهوم أو مُسمّى ، ومن ثم يبقى الإشكال ماثلًا في تعدد المفاهيم المختلفة تحت مصطلح واحد ، ولو نظرنا الى إعرابه بـ(الفاعل) لرأيناه أضيق مساحة في تداخل المصطلحات، وأدلّ على مفهومه ، وأكثر تخصيصًا من (العمدة)؛ " لأنّ تعريف الفاعل، وهو مقتصر أصلا على المفهوم الأصلي للفاعل، أي بدون بقية المسند إليه، بدون المبتدأ، وبدون نائب الفاعل، وبدون أسماء كان وأخواتها، يقدِّم حلًا سليمًا لتناقضات الفاعلية كما يطرحها (الفاعل) بمفهومه الأصلي، فالفاعل هو القائم بالفعل، أو قام به الفعل، أو اتصف بالفعل، أو أسنِد إليه الفعل "[٨٣].

ثالثًا– الاضطراب في استعمال مصطلح (الفاعل):

ما زال الاستعمال للمصطلح النحويّ يعاني من غموض وإشكال منذ القدم والى الآن في عصرنا الحاضر، لطالما يخضع للنوازع الانفرادية، والاجتهادات القولية ، والابتعاد عن الإجماع في الرأي والقرار. فإنْ لم تنضو الإرادات الانفرادية الى الجماعات العلمية فسيبقى الإشكال في إطلاق المصطلحات - من دون معايير محددة - قائمًا ؛ ومن ثمّ يتبع ذلك اضطراب في شأن الاستعمالية الاصطلاحية؛ لأي سبب كان سواء للاختصار أم للتيسير أم لغير ذلك ، فهو بالنتيجة يعدّ من قبيل اضطراب الاستعمال الاصطلاحيّ :

١/ إطلاق مصطلح (الفاعل) على (اسم الفاعل) :

لوحظ على سيبويه أنه قد يستعمل المصطلح الواحد لأكثر من مسمّى، ويطيل في شرحها وبيانها وقد يترك " أبواباً متعددة من دون وضع مصطلح لها، واكتفى بشرحها ووصفها والتمثيل لها."[٨٤] فقد أطلق سيبويه لفظ (الفاعل) – في كتابه - على (اسم الفاعل)، مع إدراكه أنّ لكلا المفهومين دلالة مختلفة - من حيث الشكل والإعراب - عن الأخرى ، إذ قال : " هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى، وما يعمل فيه، وذلك قولك : هذا الضارب زيدا، فصار في معنى [هذا] الذي ضرب زيدا، وعمل عمله، لأن الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: هذا الضارب الرجل، وهذا وجه الكلام "[٨٥].

وقد علّل بعض العلماء المتأخرين كابن الحاجب تسمية سيبويه اسم الفاعل بـ(الفاعل) بكثرة ورود الأفعال الثلاثية منه، إذ قال : وبه سمّي اسم الفاعل " بلفظ (الفاعل) الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي؛ لكثرة الثلاثي، فجعلوا أصل الباب له فلم يقولوا (المفعل) ولا (المستفعل)"[٨٦].

ومن الباحثين من علّل استعمال سيبويه لفظ (الفاعل) في ذلك الموضع بأنّ الحدث الثلاثي أو ما زاد عنه يبحث عن فاعله عنواناً للباب، وليس عن البنية القياسية في ذلك، فـ (الذاهب والمدحرج والمستخرج) هم متنوعون في بنيتهم إلا أنهم يجتمعون على فاعل الحدث. منبهًا الى عاملين قد يكونان وراء الاستعمال هما السهولة في لفظة (فاعل) من جهة ، وانفراد الصيغة في بناء الثلاثي من جهة أخرى.[٨٧]

ويبدو في هذا التعليل جانب من الواقع ؛ ذلك لأنّ قضية التداخل بين المصطلحات كانت طبيعية في تلك المرحلة وبدهية ، ومما يطمئن إليه البحث من تفسير لإطلاقه مصطلح (الفاعل) على اسم الفاعل ، و(المفعول) على اسم المفعول؛ هو بغية الاختصار والإيجاز، وتجنّب التكرار؛ لأنه بصدد الكلام عن اسمَيْ الفاعل والمفعول ، فأورد (الفاعل) وأراد اسم الفاعل ، وأراد بـ(المفعول) اسم المفعول، وهذا من سمات العربية وطرقهم في الكلام ، فضلا عن أنّ سيبويه حينما أطلق هذا المصطلح (الفاعل) في كتابه كان بصدد الكلام عن الأوزان الصرفية لأسماء الفاعلين والمفعولين وهو يعلم أنّ الأمر واضح، وبيّنٌ لدى مَن يسمع هذه التسمية أو يقرؤها في ذلك الموضع سرعان ما يدرك أنّ المراد هو اسم الفاعل الصرفي وليس الفاعل النحويّ. فمما لاشك فيه أنّ سيبويه يدرك تماما اختلاف الفاعل النحويّ، الاسم عن (اسم الفاعل) الصرفيّ الشبيه بالفعل ، وهذا مما يجعل تبادر الظنّ الى أنّ في خلطه بين المصطلحين غايةً معنويةً أو نحويةً ، أمرٌ مُحالٌ ، بل هو أمر شكليّ لا أكثر .

٢/ عدم الفصل بين (الفاعل المنطقيّ والنحويّ) أو (الفاعل الدلاليّ والتركيبيّ) :

قد يكون مستغربًا القول بأنّ من العوامل التي تساعد على جلب الغموض والاضطراب للمصطلح النحوي، ما جاء به بعض العلماء من الدعوات التيسيرية الهادفة الى إزالة الصعوبة من الدرس النحوي؛ وذلك من خلال سوء استعمالهم للمصطلح ، ولا نغالي إذا ما قلنا إنّ ما زاد القواعد النحوية صعوبة هو عدم استقرارية الاصطلاحات النحوية - منذ القديم والى وقتنا الحاضر- إذ إنّ أكثر المسائل تشابكًا أكثرها تخبّطًا في الإطلاق السليم للمصطلحات الدالةِ بدقةٍ على مضامينها.

وخير مثال على ذلك استعمال مصطلح (الفاعل) بدلالته اللغوية وإسقاطه على العامل النحويّ، في تصدّيه لنظرية العامل ، إذ قال : " ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق،وفعل الإنسان وسائر الحيوانات، فعل الله تعالى كذلك الماء والنار وسائر مايفعل...وأما العوامل النحوية فلم يقلب عملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها ؛لأنها لا تفعل بإرادةٍ ولا بطبعٍ "[٨٨]. فهو لم ينظر الى العامل إلا نظرة تشخيص، فهو لديه شيءٌ مشخّص له القدرة على إحداث فعل ما ؛ ولذلك أطلق عليه مصطلح (فاعل) ، وسمّى أثره (فعلاً) ، مُوجِبًا لعمله الفعل بإرادةٍ أو طبعٍ .[٨٩]

فمن نظرته الموجبة للأخذ بظاهر اللفظ في حمل معنى العامل النحوي على أنه الفاعل الحقيقيّ، يبدو النفس المغالي لدى ابن مضاء الذي اعتمد مبادئ مذهبه الظاهريّ أساسًا في معالجته النحوية لنظرية العامل، ناسيًا أنّ اللغة العربية أقيمت - في الكثير من ظواهرها – على المجاز اللغوي، وهو من طرائق العرب وأساليبهم في الكلام، ولا ينبغي إنكار أنّ ما في ألفاظ القرآن من المعاني المجازية ما لا يحصى ؛ لنزوله على وفق لغتهم. فمن ذلك قوله تعالى:(**إذا السماءُ انفطرت وإذا الكواكبُ انتثرت**) (الانفطار/١ - ٢). فالسماء لا تنفطر بذاتها والكواكب كذلك، لا فعل لها إنما كان ذلك لتضخيم الحدث، فالفاعل الحقيقيّ هو غير ما أسند إليه الفعل، وهو تسخير ربّها لها لتلقي الحدث .[٩٠]

فلاشك أنّ ربطه هذا لا يخلو من اضطراب اصطلاحيّ واضح ؛ وذلك لأنّ ما بين الدلالتين فرق بيّنٌ، وقد أدركه النحويون الذين لم ينظروا للعوامل إلّا على أنها " آلات في هذه الأحداث ، ومن سنّة العرب أن ينسبوا الفعل إلى آلته كما ينسبونه إلى فاعله، تقول : قطعت السكين ، كما تقول : قطعت بالسكين."[٩١] فضلا عن تنبهّهم على أنّ المُحدث الحقيقيّ للرفع والنصب وغيرهما هو المتكلم ، وإنّ إطلاق النحاة على الألفاظ أو المعاني مصطلح (عامل) ليس بِعدّها الموجدة للإعراب أو علامته ، إنّما هم " معنيّون بوصف الجملة وبيان ما بين أجزائها من العلاقات ، وفي الجملة تجد ترابطا بين الأجزاء على نحو قد يكون أوليا ، كما في العلاقة بين الفعل والفاعل ، وبين الفعل والمفعول ، وقد تتعدد العلاقات في الجملة وتتداخل إذا كثرت القيود ... نظراً لوجود العمل مع وجودها وزوالِهِ مع زوالها ، فأمّا في الحقيقة فالأمر ما عرفت من قبل لا يعدو أن يكون عرفًا لغويًا ".[٩٢]

ومعنى ذلك أنّ في اللغة العربية نوعين من الفاعل : (فاعل حقيقيّ أو منطقيّ أو دلاليّ) و(فاعل نحويّ أو تركيبيّ) ، ويراد بالحقيقيّ : الفاعل الذي يفعل الفعل ويقوم به على وجه الحقيقة، نحو قولنا : جاء زيد. أما الفاعل النحوي، هو الذي لا

يحدث العمل أو يقوم به ، وهو الفاعل الذي تقتضيه البنية التركيبية ، وذلك تطبيقا لمبدأ ملء موقع الفاعل أو ما عبّرت عنه اللسانيات التوليدية بمبدأ الإسقاط الموسع[٩٣] الذي ينصّ على أن يكون لكل جملة فاعل. ومن هنا يمكن التمييز بين وظيفتين مختلفتين للفاعل في اللغة العربية هما: وظيفة تركيبية ودلالية ، فليس كل ما تسند إليه وظيفة الفاعل هو فاعل إنما يُشترط في كل مكوّن سيحمل وظيفة الفاعل أن يكون حاملًا للوظيفة الدلالية (منفّذ) ، وإلّا فهو فاعل نحويّ، بعبارة أخرى يشترط في الفاعل المنطقيّ أن يكون منفّذًا في الوقت نفسه؛ وذلك لأنّ الموقع التركيبيّ غير قادر وحده على تحديد الفاعل الحقيقيّ، إنما يتطلّب الأمر الاستعانة بالدلالة؛ كي يتمّ التمييز بين مصطلحين أساسين هما: الفاعل الحقيقيّ (الدلاليّ) ، والفاعل النحويّ (التركيبيّ).[٩٤]

وعليه يمكن القول إنّه ليس بالضرورة اتصاف مصطلح (الفاعل) النحويّ، بالدلالة المنطقية أو الحقيقية له؛ فمثلا في قولنا: يجرى الماء في البحر. فالفاعل (الماء) لم يقم بفعل الجريان بنفسه أي لم يكن الفاعل – هنا - إراديًا، وإذا قلنا: عَظُمَ فلانٌ . فإنّ المراد أنّ الفاعل عظيم، وإنْ لم يفعل شيئا، إنما هو متصف بالعظَمة.[٩٥] فالإرباك وعدم الدقة في استعمال ابن مضاء القرطبي لمصطلح (الفاعل) النحويّ، واضحين عند مساواته بين معنييه (المنطقيّ) والنحويّ، وهذا يعني أنه لم يتنبّه الى أنّ العمل بوضع الاصطلاحات " ينبغي أن يبدأ دائماً من المفهوم... فالتعريف، فالرمز اللغويّ (المصطلح)؛ وأن يخصصّ لكلّ مفهوم مصطلح مختصّ واحد، وألّا يلتبس هذا المصطلح بأيّ مصطلح آخر"[٩٦].

٣/ الفاعل الإراديّ والفاعل اللاإراديّ:

اقترح الأستاذ الدكتور مهدي المخزومي – رحمه الله تعالى - في مشروعه النحوي مصطلحَيْن : هما الفاعل الإراديّ والفاعل اللاإراديّ[٩٧]، ويراد بالأول الفاعل (النحويّ)، ويراد بالآخر: (نائب الفاعل) وهو المفعول به في الأصل. فلفظة (فلان) في القول: (قُتِلَ فلانٌ) هو المقتول وليس القاتل. غير أنّ هذا المقترح – على وجاهته - لم ينل رواجًا بين المختصين في الأوساط اللغوية ، والمصطلح الذي لم يأخذ طريقه من الشيوع والاستعمال سيبقى حاله حال المصطلحات القديمة التي اندثرت نتيجة عدم استعمالها فيما تدلّ عليه .

وممّا تقدّم علينا القول إنّ ما طرحه البحث بخصوص مصطلح الفاعل وإشكالياته وما يتصل به، يبقى قاصرًا عن الإتيان بشيء شامل لأحوال الفاعل وأحكامه ومقوّماته جميعها، ولعلّ ما يبرّر ذلك ويلتمس العذر للباحثة أنّ من شأن البحث - هنا – استقراء الاستعمال الاصطلاحي للفاعل لدى العلماء قديمًا وحديثًا من دون الوقوف على الآراء المتعددة في مسائله الخلافية إذ يرتبط ذلك بموضوعات نحوية متعددة الجوانب - لا يتسع المجال للتفصيل بها - فهو العنصر الأساس في نظرية العامل إن لم نقل روحها، فلولا وجود العامل - كما يعلم الدارسون - لما حدث من فعلٍ ، فضلا عن أنه الركن الأساس في النظرية الإسنادية التي قوامها المسند إليه والمسند. وهذا يعني أنه من الصعوبة بمكان الإحاطة التامة بما جرى من خلافات نحوية في هذا المجال من النواحي الوظيفية : التركيبية والدلالية والتداولية.

خاتمة وتوصيات/

بعد أن تمّ هذا البحث - بحمد الله - لابدّ من إجمال أهمّ نتائجه بخاتمة مشفوعة بتوصيات ، يمكن أن نوجزها بما يأتي :

- اتفق علماء النحو القدماء والمحدثون على أنّ مصطلح (الفاعل) تسمية خاصة بمَنْ يقوم بالحدث أو الفعل ، ولكن ثمة إشكالاتٍ لحقته نتيجة ما جرى من خلاف بين النحويين قديمًا وحديثًا، ولاسيما فيما يتعلّق ببعض مسائله وأحواله من تقديم الفعل عليه وتأخيره ، واشتراكه في بعض خصائصه مع غيره من الموضوعات النحوية بنيةً وإعرابًا ووظيفة، فكانت الإشكالات الحاصلة ذات طبيعة تركيبية ووظيفة دلالية ووظيفية.
- لوحظ التباين وعدم الثبات أو الاستقرار في استعمال المصطلحات الدالة على معنى الفاعلية، فهناك اصطلاحات نحوية جامعة لمعنى الفاعلية قد استعملت لدى علمائنا القدماء ، منهم : سيبويه والفراء ولم يكتب لها الشيوع إلّا في دلالة بعضٍ من المفاهيم الدالة عليها. فمنها (المسند اليه والمسند)، اللذان يعنيان عندهم في أول الأمر (الفعل والفاعل) أو (المبتدأ والخبر)، وقد شاعا بدلالة محدّدة هي (المبتدأ والخبر)، على حين هما لدى البلاغيين مستعملان بكثرة للدلالة على المرفوعات التي تربطها علاقات إسنادية كالفعل والفاعل ونائبه ، والمبتدأ والخبر. وهذا مؤشر على وجود الخلط والاضطراب في استعمال المسمّيات الاصطلاحية الدالة على الفاعلية، منذ القدم. والحقّ أنّ ما زاد القواعد النحوية صعوبة هو عدم استقرارية الاصطلاحات النحوية - منذ القديم والى وقتنا الحاضر- إذ إنّ أكثر المسائل تشابكًا أكثرها تخبّطًا في عدم الإطلاق السليم للمصطلحات الدالةِ بدقةٍ على مضامينها.
- يرى البحث أنّ من دعوات التجديد في العصر الحديث لتيسير النحو العربي، ما هو حسنٌ إيجابيٌ يعمل على تقليص الاصطلاحات الدالة على المفاهيم النحوية المشتركة وضمّها وتوحيدها تحت خيمة اصطلاح واحدٍ جامعٍ شاملٍ . ومنها ما كان سلبيًا لا يزيد الدرس النحويّ إلّا تعقيدًا وعسرًا، ويتمثّل بقرار لجنة وزارة المعارف المصرية عام ١٩٣٨م ، القاضي بضّم أبواب المرفوعات تحت مصطلح لا يمتّ الى روح النحو بصلةٍ وهو (الموضوع)، والقبول به قد يستدعي دخول مصطلحات منطقية أُخَر الى المجال النحويّ. ولذا استبدل بمصطلح (المسند اليه)؛ لكونه لم يخرج عن طبيعة اللغة وروحها، فهو من الاصطلاحات المألوفة في رحاب الدراسات اللغوية أو النحوية. غير أنه لم يلق رواجًا كبيرًا بين المختصّين في الأوساط اللغوية.

- دخلت مجال النحو العربي قديمًا وحديثًا اصطلاحات منطقية لا تخلو من الغرابة ، دالة على الفاعلية ؛ مثل: (الموضوع) المقابل للمحمول، و(المحدّث عنه) المقابل للحديث، و(المحكوم عليه) بمقابل المحكوم به. إلا أنها لم يتسع مجالها الاستعمالي لدى نحاة قدماء كُثر، وقد شهدنا منهم مَنْ عابها ولم يستسغها في الميدان النحوي ؛ لصبغتها الفلسفية أو المنطقية، ولبعدها عن طبيعة اللغة وروحها، ولذا فقد اندثرت وأُهمل استعمالها، لكن ما أن نصل الى عصرنا الحالي فنجدها قد أُحيِيَت من جديد وشاع استعمالها في الدراسات اللسانية الحديثة كمصطلحيْ (الموضوع والمحمول)، وذلك بدلالتها على (المسند اليه والمسند) أو ما يسمّى بالمبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل. الأمر الذي زاد من معاناة الدارسين في فهم الدراسات اللسانية الحديثة التي ما فتئت تستورد كل ما هو غريب يصعُب فهمه من المصطلحات المألوفة وغير المألوفة. وهذا مما يتنافى وشروط وضع المصطلحات العلمية التي من الواجب أن تتسم بالوضوح وتبتعد عن الغموض . وهذه إشكالية كبرى ينبغي الوقوف عندها، وتشخيص صعوباتها ومن ثم توحيد المواقف والقرارات اللغوية بين المجامع العلمية العربية لإيجاد الحلول البديلة.
- إنّ في الدعوات والمقترحات التيسيرية المقدّمة من لدن علماء محدثين كالأستاذ (إبراهيم مصطفى) ، من الوجاهة ما فيها؛ ذلك أنّ ما أُرْتُئِيَ من دعواتٍ لتوحيد المصطلحات المختلفة الدالة على مضامين واحدة ، كالتوحيد بين (المبتدأ والفاعل ونائبه) ، قد نالت تأييدًا واسعًا من لدن علماء أجلّاء مثل : أ.د.شوقي ضيف وأ.د.المخزومي، وأ.د.عبد المتعال الصعيديّ ود. أمين الخولي وغيرهم كثير؛ لما وُجِد فيها من واقعية نحوية، ورغبة عامة يسعى إليها جلّ الباحثين والدارسين ؛ لأن توحيدها عامل أساس من عوامل تيسير الدرس النحوي بإزالة العوائق التي من شأنها جلب الصعوبة في التفريق بين المصطلحات التي تجمعها مضامين واحدة.غير أنها لم تقرّ ولم تُطبّق في الميدان النحويّ الحديث، ولعلّ ما يفسّر ذلك وجود بعض اعتراضاتٍ ، جعلها لا تأخذ طريقها الى التطبيق .وهذا مما يؤسف له؛ لأنّ منها ما يتصف بالواقعية اللغوية والبعد عن المساس بأصالة الفكر النحويّ لعلمائنا؛ ولذا يرى البحث أنّ ذلك من ضمن الإشكاليات المطروحة على الطريق بحثًا عن مصطلحات موضوعية تقابل المسند والمسند اليه، تكون جامعة مانعة لشتات الجزئيات النحوية التي من شأن الخوض فيها الدخول في شبكة معقدة من التقسيمات المنطقية والجدلية والتي لا تجدي نفعًا لدارسها سوى تنفيره من ذلك السفر العظيم المتمثّل بالفكر النحويّ العربيّ.
- في قضية استحداث الاصطلاحات النحوية المقدّمة بمقترحاتٍ من لدن أساتذة علماء في عصرنا الحالي كـ(الفاعل الإراديّ واللاإراديّ) ، ومصطلح (عمدة) في مسائل إعرابية مختلف عليها، تدعو الباحثة الى ضرورة أن تؤخذ تلك المقترحات بعين الاعتبار فتُحمَل محمل الجدّ فتوحّد وتدُرس ليتبيّن مدى واقعيتها وملاءمتها لطبيعة التركيب النحويّ المختلف عليه ، ومن ثم الأخذ بأيها أقرب الى طبيعة الواقع اللغويّ النحويّ ؛ لكونها تُسهم في رفع بعض الخلط والاضطراب الاستعماليّ لمصطلحات الأبواب النحوية؛ كالفاعل ونائبه والمبتدأ وما اشترك معهم في الأحكام والخصائص والمقوّمات وبالتالي يمكن إزالة الغموض الذي علُق بالدرس النحويّ على مرّ العصور.
- تعضد الباحثة ما جيء به من توجّهاتٍ جادةٍ للغيارى على لغتهم لغة الكتاب العزيز في حثّ الباحثين للقيام بدراسات استقرائية لما طُرِح من اصطلاحاتٍ نحوية على مرّ العصور، وإقامة البحوث بهذا الشأن، بضرورة التعمّق– أيضًا - بدراسة اصطلاحات (الفاعل الدلاليّ والنحويّ) أو ما يقابلهما من (الفاعل الحقيقيّ والتركيبيّ)، من خلال الوقوف على أحواله جميعها ومسائله الخلافية في معاني (الفاعلية) وأحكامه الإعرابيّة وخصائصه التركيبية والدلالية ومقوّماته الوظيفية عند القدماء والمحدثين ولاسيما اللسانيّون الذين يروْن أنّ الحالات الإعرابية لا تتحدد إلّا بتفاعل وظائف ثلاث ؛ هي التركيبية والدلالية والوظيفية، ومن ثم إقامة دراسة موازنة فيما بينهم في الجوانب التي ذُكرت للوقوف على الخلل الاستعماليّ للمصطلح تركيبيًا ودلاليًا ووظيفيًا ، ومن ثمّ تنقية اصطلاحاته والثبات أو الاستقرار على ما هو أكثر دلالة على مفهومه. فهذا أنّ عمل بحثٍ صغيرٍ قد يكون قاصرًا عن الإتيان بخفايا كيانٍ متشعّب الأوصال بعلاقاته الإسنادية وركنٍ أساس في الجملة العربية بما يشبه العمود الفقريّ لها، إذ لا يكفي له عمل بحثٍ صغيرٍ لا يستوعبه بجزئياته.

والله وليّ التوفيق، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربِّ العالمين.

الهوامش /

- **الصواب في لفظة (باعتباره) : بعدّه .**

١. المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات أي مصطلحات لأي لسانيات؟ : د. مصطفى غلفان ٧.
٢. مقدمة في علم المصطلح : د. علي القاسمي ٣٧ .
٣. المصطلح العلمي في اللغة العربية ٣ .
٤. المصطلح العلمي في اللغة العربية ٣ .
٥. المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ٧ .
٦. اللغة والنحو بين القديم والحديث : د. حسن عون ٢١١.
٧. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : د.عوض أحمد القوزي ٢٥ ، ٩٣ .
٨. نظرية المعنى في الدراسات النحوية : د.كريم حسين ناصح الخالدي ٥٥.
٩. من إشكاليات المصطلح النحوي : أ. د. سعيد جاسم الزبيدي ١٢٤ .
١٠. ألنا مدارس نحويّة: د. إبراهيم السامرائي ٣٠ .

١١.المصطلح النحوي نشأته وتطوره ٩٤ .
١٢.المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : عوض أحمد القوزي ٢٥ ، ٩٣ .
١٣.١/ ٣٣ .
١٤.المقتضب ٨/١ .
١٥.المقاييس في اللغة ٨٤٩-٨٥٠ .
١٦.المفردات في غريب القرآن : الراغب الأصفهاني ٣٨٣ .
١٧.أمثال : المبرّد في المقتضب ١/ ١٦ ، ١٩، وابن جني في الخصائص٣٦٣/٢، ٣٨١-٣٨٢ ، وابن هشام الانصاري في شرح قطر الندى وبلّ الصدى ١٩٨ .
١٨.اختلاف النحاة في قضايا الفاعل ودلالته وحلوله من خلال القرآن الكريم واللغة : د. أبو سعيد عبد المجيد ٨٢.
١٩.الجملة الفعلية : د. علي أبو المكارم ٥٩ .
٢٠.حاشية الصبان على شرح الأشموني ٥٣/١ – ٥٤، وينظر: مكونات المبحث الاصطلاحي النحوي دراسة وتحليل: د. محمد ذنون يونس ٩.
٢١.مصطلح النحو العربي بين الأصل المادي والتطور الدلالي: د. محمّد كشّاش ٧ – ٨ .
٢٢.شرح المفصّل: ابن يعيش ١/ ٨٥ ، وينظر: تعليمية التراكيب اللغوية في تفسير الظواهر اللسانية ظاهرة الفاعل والمفعول نموذجا: د. محمد الغريسي ١٣.
٢٣.في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية : د. عبد الوارث مبروك ١١٥ ، نقلا عن مجلة المجمع العلمي في القاهرة ٨٩/٦ .
٢٤.المقاييس في اللغة ١٠٩٤ .
٢٥.المفردات في غريب القرآن ٥٢٦ .
٢٦.في إصلاح النحو العربي ١١٥.
٢٧.معجم المعاني الجامع (حكم)، (وضع).

- **الصواب : تُعدّ .**

٢٨.في إصلاح النحو العربي ١١٥.
٢٩.ينظر : الوظائف التداولية في اللغة العربية ١٧٢ .
٣٠.معجم مصطلحات علم اللغة الحديث: وضع نخبة من اللغويين العرب ٧٥.
٣١.الإيضاح في علل النحو ٤٨ .
٣٢.المفصل: الزمخشري ١/ ٢٢ .
٣٣.الكتاب ٢ / ٧٨ .
٣٤.الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د.فاضل السامرائي ٥ ، المسند والمسند اليه المفهوم والمصطلح : ادريس عتبة.
٣٥.المفصل ١/ ٢٢.
٣٦.المفصل ١/ ٢٢.
٣٧.من أجل نحو عربي جديد : د. خليل كلفت ١ / ٢.
٣٨.مجلة المجمع العلمي في القاهرة ٨٩/٦ .
٣٩.من أجل نحو عربي ٢/ ١٩٤.
٤٠.ينظر: الكتاب ٢/ ٧٨ .
٤١.ينظر: مفتاح العلوم : السكاكيّ ٥٩، ودلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجانيّ ١٠٣ – ١٠٦ ، والإيضاح في علوم البلاغة :جلال الدين القزوينيّ ٥٥ فوق.
٤٢.ينظر: من أجل نحو عربي ١/ ٣ ، ٢٧ ، و ٢/ ١٩٤ .
٤٣.إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ٥٦ .
٤٤.الأسس النظرية في دراسة المصطلح النحوي: د. محمد ذنون يونس فتحي ١٢ .
٤٥.من أجل نحو عربي ١/ ٣٠ .
٤٦.إحياء النحو ٥٤ ، وينظر : من أجل نحو عربي جديد ١/ ٣٠ .
٤٧.إحياء النحو ٥٤.
٤٨.ينظر: النحو الجديد : د. عبد المتعال الصعيدي ٧٩ ، ومن أجل نحو عربيّ جديد ١/ ٣٠ -٣١ .
٤٩.في إصلاح النحو العربيّ : د. عبد الوارث مبروك سعيد ١٠٣ - ١٠٤.
٥٠.من أجل نحو عربي ١/ ٣٢ .
٥١.الجملة الفعلية ٥٧ .
٥٢.الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليديّ من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة : د. سمية المكي ٩ ، (تقديم) للأستاذ محمد صلاح الدين الشريف .
٥٣.دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ٤٢ - ٤٣ .

٥٤.من أجل نحو عربي ١/ ٣٨ – ٣٩ .
٥٥.الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليديّ ٤٠ .
٥٦.الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليديّ ٥٣ .
٥٧.ينظر: مدارس اللسانيات : جفري سامسون ١٠٧ .
٥٨.الجملة عند نحاة العربية ١٩٧– ١٩٨ .files.mediu.edu.my/mye-books/std/edoc.
٥٩.ينظر: المغني في النحو ٣٢٦/٢ -٣٢٩ ، ونظرات في الجملة العربية: د.كريم حسين الخالدي ١٣٣- ١٣٦.
٦٠.ينظر: معاني القرآن وإعرابه: الزجّاج ١/ ١٩٧ – ١٩٦.
٦١.ينظر : المقتضب ١٣٣/٤ .
٦٢.ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/١ ، وهمع الهوامع: السيوطي ٩٩/١ ، ومنهج الأخفش الأوسط ٢٩٦.
٦٣.ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنبا ري ٥١/١ .
٦٤.ينظر: الإغفال ٢/ ٣٢٩ .
٦٥.ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيديّ ٣٣ .
٦٦.شرح الكافية : الرضي الاسترابادي ٨٧/١ .
٦٧.في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق: د. خليل أحمد عمايرة ١٢٧ ، وينظر: الأصول في النحو: ابن السراج ١/ ٦٨ ، وشرح المفصل ١/ ٩٠ .
٦٨.ينظر : الأصول في النحو ١/ ٦٨ .
٦٩.نظرات في الجملة العربية ١٤١ - ١٤٢.
٧٠.نظرات في الجملة العربية ١٤١ .
٧١.سيأتي الكلام عنه لاحقا .
٧٢.ينظر : المساعد في تسهيل الفوائد: ابن عقيل ٢٠١/١-٢٠٢، والجملة العربية تأليفها وأقسامها ٧ - ١٠ ، والجملة العربية والمعنى : د. فاضل السامرائي ٤٢ – ٤٣ .
٧٣.الجملة العربية تأليفها وأقسامها ١٠ .
٧٤.من أجل نحو عربي جديد ١/ ٤٥ .
٧٥.الوظائف التداولية في اللغة العربية ٤٥ ، ١٧٤ .
٧٦.ينظر: إعراب القرآن : ابن النحّاس ١٣/٣، شرح الكافية : الرضي الاسترابادي ٩٢/١، ومعاني النحو : د.فاضل السامرائي ١٥١/١.
٧٧.شرح المفصل ١/ ٩٦ .
٧٨.معاني النحو ١/ ١٥١.
٧٩.النحو الجديد ١٤٩ – ١٥٠ .
٨٠.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام ٢/ ٣٧٥، وينظر : نظرات في الجملة العربية ١٣٨ .
٨١.نظرات في الجملة العربية ١٣٨.
٨٢.نظرات في الجملة العربية ١٤٢ .
٨٣.من أجل نحو عربي ١/ ٣٧.
٨٤.مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: جعفر عبابنة ١٧٣ – ١٧٦ .
٨٥.الكتاب ١ / ١٨١.
٨٦.شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤١٤.
٨٧.رسالة في اسم الفاعل: الإمام أحمد بن قاسم العبادي ٥٣.
٨٨.الرد على النحاة ٧٨ .
٨٩.تطور العامل في النحو العربي : سعيد أحمد البطاطيّ ١٨١ .
٩٠.مجاز القرآن خصائصه الفنيّة وبلاغته العربيّة: أ.د. محمد حسين الصغير ٩٥ .
٩١.النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة : محمد عرفة ٧٧ -٨٩.
٩٢.الرد على النحاة ١٥ ، وينظر : مفهومُ العاملِ عند سيبويه : عادل احمد سالم باناعمه ٦.
٩٣.البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة : د. عبد القادر الفاسي الفهري ١٧٤-١٧٦ .
٩٤.الوظائف التداولية ١٩ - ٢٢، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ١٨ -١٩ .
٩٥.من أجل نحو عربي ١/ ٣٧ – ٣٨.
٩٦.في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده): أ. د. علي توفيق الحمد ٥ .
٩٧.في النحو العربي قواعد وتطبيق ٨٣ .

قائمة المصادر /

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيْديّ(ت٨٠٢هـ) – تحق: أ.د. طارق الجنابيّ – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت (د.ت).
- إحياء النحو : الأستاذ إبراهيم مصطفى - (د.ط) - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٥٩م.
- اختلاف النحاة في قضايا الفاعل ودلالته وحلوله من خلال القرآن الكريم واللغة: د.أبو سعيد عبد المجيد – بحث منشور في المجلة الأردنية في لدراسات الإسلامية – المجلد الخامس – ع١- ٢٠٠٩م.
- أزمة توحيد المصطلحات العلمية العربية : د. يوسف عبد الله الجوارنة - مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية- المجلد الحادي والعشرون- العدد الثاني٢٠١٣م.
- اسم الفاعل في القرآن الكريم (دراسة صرفية نحوية دلالية في ضوء المنهج الوصفي): سمير محمد عزيز نمر – فلسطين ٢٠٠٤م.
- الاصطلاح (مصادره مشاكل وطرق توليده): عبد الرؤوف جبر - المؤتمر العلمي الأول حول الكتابة العلمية باللغة العربية واقع وآفاق، ، بنغازي، ليبيا ١٩٩٠.
- الأصول في النحو: أبو بكر ابن السراج (ت٣١٦هـ) – تحق: د.عبد الحسين الفتليّ – مطبعة النعمان – النجف الأشرف ١٩٧٣م.
- الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي اسحاق الزجاج: تصنيف العلامة أبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ)- تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم - جامعة الملك فهد للبترول.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات كمال الدين الأنباري(ت٥٧٧هـ)- تحق: محمد محي الدين- مطبعة السعادة- ١٣٨٠ه.
- ألنا مدارس نحويّة: الدكتور إبراهيم السامرائي – مجلة مجمع اللغة العربية الأردني .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) - تحقيق: عبد المتعال الصعيدي – دار العلوم الحديثة – بيروت ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو: الزجّاجيّ - تحقيق: د. مازن المبارك – ط ٥ - مطبعة دار النفائس – بيروت ١٩٨٦م.
- البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة:د.عبد القادر الفاسي الفهري– ط١ - دار توبقال للنشر-الدار البيضاء – المغرب ١٩٩٠م.
- تطور العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه : د. سعيد احمد طالب البطاطي- أطروحة دكتوراه – كلية التربية - الجامعة المستنصرية٢٠٠٢م.
- التعريفات : عليّ بن محمد بن عليّ الجرجانيّ (ت ٨١٦ هـ) - تحقيق : إبراهيم الأبياريّ- دار الكتاب العربيّ - بيروت ٢٠٠٢م.
- تعليمية التراكيب اللغوية في تفسير الظواهر اللسانية ظاهرة الفاعل والمفعول نموذجا: د. محمد الغريسي.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل السامرّائيّ - ط١ – منشورات المجمع العلمي - بغداد ١٩٩٤م.
- الجملة العربية والمعنى : د. فاضل السامرائي – ط١ - دار ابن حزم – بيروت ٢٠٠٠م .
- (الجملة عند نحاة العربية) من الموقع الألكتروني:

  files.mediu.edu.my/mye-books/std/edoc.
- الجملة الفعلية : د. علي أبو المكارم – مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – ط١ – القاهرة ٢٠٠٦م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي أبو العرفان الصبّان (ت١٢٠٦ه) – ط١ – مكتبة الصفاء – القاهرة ٢٠٠٢م .
- الخصائص :أبو الفتح عثمان بن جنّي – تحق: محمد علي النجار – ط٤ – مطابع الهيئة المصرية العامة – القاهرة ١٩٩٩م.
- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : د. احمد المتوكل - دار الثقافة – الدار البيضاء – ١٩٨٦م.
- دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ) – تصحيح وتعليق : محمد رضا رشيد – دار المعرفة للطباعة – بيروت ١٩٧٨م.
- الرّد على النحاة : ابن مضاء القرطبي- تحق : الدكتور شوقي ضيف - دارالمعارف (د.ت).
- رسالة في اسم الفاعل: الإمام أحمد بن قاسم العبادي: تحقيق محمد حسن عواد - ط١ - دار الفرقان للنشر - الأردن ١٩٨٣م.
- شرح تسهيل الطرقات بنظم الورقات: يحيى بن موسى العمريطي الشافعي (ت٨٩٠هـ) – تحق: أحمد بن عمر الحازمي - الرياض.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ابن هشام الانصاري (ت٧٦٠هـ) تحق: محمد محيي الدين – المكتبة العصرية – بيروت ١٩٨٤م.
- شرح المفصّل : موفّق الدين ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) – عالم الكتب - بيروت– ومكتبة المتن - القاهرة (د.ت) .

- في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية : د. عبد الوارث مبروك – ط١ – دار القلم – الكويت ١٩٨٥م .
- في المصطلح العربي (قراءة في شروطه وتوحيده): أ.د. علي توفيق الحمد - بحث منشور في مجلة التعريب - العدد العشرون - الأردن ٢٠٠٠م.
- في النحو العربي قواعد وتطبيق: الدكتور مهدى المخزومي- ط ١ – مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ١٩٨٦ م.
- في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق: د. خليل أحمد عمايرة - ط١ – عالم المعرفة للنشر والتوزيع – جدة ١٩٨٤م.
- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠ هـ)- تحق :عبد السلام محمد هارون – دار القلم – الهيئة المصرية للكتاب – مصر ١٩٧٧م.
- الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليديّ من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة : د. سمية المكي – تقديم : محمد صلاح الدين الشريف – ط١ – دار الكتاب الجديد المتحدة – بيروت ٢٠١٣م.
- لسان العرب: جمال الدين بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ) - ط١ - دار صادر - بيروت (د.ت).
- اللغة والنحو بين القديم والحديث: د. حسن عون – ط١ – مصر ١٩٥٢م.
- مجاز القرآن خصائصه الفنيّة وبلاغته العربيّة: أ.د. محمد حسين الصغير – الناشر: دار المؤرخ العربي – بيروت(د.ت).
- مدارس اللسانيات : جفري سامسون - ترجمة محمد زياد كبة – جامعة الملك سعود - الرياض ١٩٩٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل – تحق : محمد كامل بركات – دار الفكر – دمشق ١٩٨٠م .
- مصطلحات الدلالة العربية (دراسة في ضوء علم اللغة الحديث): جاسم محمد عبد العبود - دار الكتب العلمية - بيروت ٢٠٠٧م .
- المصطلحات العلمية والفنية في اللغة العربية في القديم والحديث: مصطفى الشّهابي - ط٢- مطبوعات المجمع العلمي العربي- دمشق ١٩٦٥م.
- المصطلح العلمي في اللغة العربية (خطره، مشكلته، وسبل معالجتها) : أ.د محمد عبد المطلب البكّاء - بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للمجلس الدولي للغة العربية - دبي ٢٠١٣ م.
- مصطلح النحو العربي بين الأصل المادي والتطور الدلالي: د. محمّد كشّاش - مجلة التراث العربي- مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب- دمشق العدد(٦٨) - السنة السابعة عشرة – ١٩٩٧.
- المصطلح الموحد ومكانته في الوطن العربي: د. علي القاسمي - مجلة اللسان العربي - ع٢٧- الرباط ١٩٨٦ م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري:عوض أحمد القوزي - ط١ - الناشر: عمادة شؤون المكتبات – جامعة الرياض - الرياض ١٩٨١م .
- معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزّجّاج (ت ٣١١ هـ) - تحق : د. عبد الجليل عبدة شلبيّ- ط١ - عالم الكتب - بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- معاني النحو: د. فاضل السامرّائيّ - ط٢ - شركة العاتك للطباعة والنشر - القاهرة ١٤٢٣ه/٢٠٠٣م .
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث: وضع نخبة من اللغويين العرب - ط١- منشورات مكتبة لبنان - لبنان ١٩٨٣م.
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات أي مصطلحات لأي لسانيات: د. مصطفى غلفان– الدار البيضاء (د.ت).
- المغني في النحو: ابن فلاح اليمني النحوي (ت٦٨٠ه)- تحق: د.عبد الرزاق السعدي – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد١٩٩٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين بن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ) - تحق : د. بركات يوسف هبّود- ط١- شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت ١٤١٩ه/ ١٩٩٩ م .
- مفتاح العلوم : السكاكيّ ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت٦٢٦هـ) – المطبعة الميمنية– الناشر: مصطفى البابي الحلبي (د.ت).
- المفردات في غريب القرآن : أبو القاسم الحسين بن محمّد المعروف بالراغب الأصفهانيّ (ت ٥٠٢ هـ) : تحق : محمّد سيّد كيلاني - دار المعرفة - بيروت (د . ت) .
- المقاييس في اللغة : أحمد ابن فارس – تحق : شهاب الدين أبو عمرو - ط٢ - دار الفكر - بيروت ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م .
- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – القاهرة : ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣ م .
- مقدمة في علم المصطلح : د. علي القاسمي - دار الشؤون الثقافية العامة – العراق ١٩٨٥م.
- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: جعفر عبابنة - دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان١٩٨٤م.
- مكونات المبحث الاصطلاحي النحوي - دراسة وتحليل: د. محمد ذنون يونس فتحي- موقع صوت العربية - كلية التربية للبنات - الموصل ٢٠١٠ م.
- من أجل نحو عربي جديد (جزءان): د. خليل كلفت – مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة – مصر ٢٠٠٩م . من الموقع الألكتروني :

http\\ www.ahewar.org\debat\show.art.asp?aid=291018 \ 290720

- من إشكاليات المصطلح النحوي : أ. د. سعيد جاسم الزبيدي – بحث منشور في مجلة العميد – ع ١ و٢ – كربلاء المقدسة ٢٠١٢م
- منهج الخليل في دراسة الدلالة القرآنية في كتاب العين : الدكتور أحمد نصيف الجنابي - المجمع العلمي العراقي - بغداد ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- النحو الجديد : عبد المتعال الصعيديّ - دار الفكر العربيّ - القاهرة ١٩٤٧م.
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة : محمد عرفة - ط١ - مطبعة السعادة – القاهرة (د.ت).
- نظرات في الجملة العربية : الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي – ط١ – دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان ٢٠٠٥م .
- همع الهوامع : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) - تحق : أحمد شمس الدين - ط١ - دار الكتب العلميّة - منشورات : محمّد عليّ بيضون - بيروت ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- الوظائف التداولية في اللغة العربية : الدكتور أحمد المتوكل – منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة – ط١ – دار الثقافة – الدار البيضاء